ندوة من تنظيم

مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة

آفاق التغيير السياسي في الجزائر

جنيف 13–14 نوفمبر 2008

أوراق الندوة

معهد الهقار

آفاق التغيير السياسي في الجزائر

جنيف 13-14 نوفمبر 2008

ندوة من تنظيم مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة بجنيف

أوراق الندوة

معهد الهوقار

آفاق التغيير السياسي في الجزائر
تأليف: مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة بجنيف (www.cordoue.ch)
الناشر: معهد الهوڤار، جنيف (www.hoggar.org)
© 2008 كافة حقوق الطبع محفوظة
ردمك: ISBN 2-940130-21-3

المحتويات

مقدمة، 4
كلمة الافتتاح للدكتور عباس عروة، 5
كلمة الأستاذ عبد الحميد مهري، 6
كلمة الدكتور صلاح الدين سيدهم، 7
كلمة الدكتور مراد دهينة، 8
كلمة الدكتور أحمد بن محمد، 17
كلمة الأستاذ سعيد مُرسي، 19
كلمة الأستاذ محمد العربي زيتوت، 20
كلمة الأستاذ جمال الدين بن شنوف، 21
كلمة الأستاذ رشيد معلاوي، 22
كلمة الأستاذة نصيرة غزلان، 23
كلمة الأستاذ المحامي عبد النور علي يحيى، 24
كلمة الشيخ علي بن حاج، 29
كلمة الأستاذ إبراهيم يونسي، 30
البيان الصحفي، 32
صور من الندوة، 38
التغطية الصحفية للندوة، 44
ملحق: إعلان جنيف لسنة 2000، 62

© 2008 Hoggar

www.hoggar.org

مقدمة

في 21 و 22 من شهر جوان لسنة 2000 نظم معهد الهوڤار في مدينة جينيف ندوة تحت عنوان "الأبعاد الحقيقية للأزمة الجزائرية"، حضرها جمع من الشخصيات الجزائرية ذات التوجهات الفكرية المختلفة، وتوّج اللقاء بإصدار وثيقة أجمع عليها الحضور، تشخّص النزاع وتقدّم عددا من المبادئ الأساسية لفضه (أنظر الملحق).

وبعد ثمان سنوات من هذا الحدث، لا تزال الجزائر تمر بأزمة متعددة الأبعاد تزداد تفاقما يوما بعد يوم، لها انعكاسات مأساوية على حياة المواطن الذي إلى لا يزال محروما من حقوقه السياسية ويعاني من تدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ويفتقد إلى أدنى بصيص أمل في غد مشرق.

في هذا السياق قام مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة بمدينة جينيف بتنظيم ندوة عنوانها "آفاق التغيير السياسي في الجزائر" تهدف إلى معاينة الأوضاع الراهنة وتدارس إمكانيات التغيير من أجل إرساء جمهورية جزائرية يسودها العدل وتضمن كرامة وحريات الجزائريين، على أيادي قوى سياسية خارجة عن سيطرة النظام وبالطرق اللاعنفية.

انعقدت الندوة يومي الخميس والجمعة 13 و 14 نوفمبر 2008 وشارك فيها عدد من الشخصيات الجزائرية السياسية والنقابية والإعلامية والفكرية ذات التوجهات المختلفة.

جرت المداخلات والنقاشات التي تلتها في جو أخوي يسوده الاحترام المتبادل ويتميز في الوقت ذاته بالصراحة في الطرح والنقد البناء والإرادة القوية لدى المشاركين للمساهمة في بلورة تصور مشترك للخروج من الأزمة الحادة التي تعصف بالجزائر.

في ختام الندوة أصدر المشاركون بيانا تضمّن عددا من النقاط المتفق عليها فيما يخص تشخيص الوضع في الجزائر والأسس التي يجب أن يستند عليها أيّ حل للنزاع القائم.

يسر معهد الهوڤار أن ينشر – بالتعاون مع مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة – أوراق الندوة التي تتضمن مداخلات الحضور ونص البيان الختامي بالإضافة إلى عيّنة من الصور وكذا التغطية الصحفية للندوة. وفيما عدا مداخلتين مكتوبتين كانت بقية المداخلات شفوية تم نسخها مع مراعاة الأسلوب الشفوي.

© 2008 Hoggar

كلمة الافتتاح للدكتور عباس عروة

مدير مؤسسة قرطبة

إخوتي الأعزاء، أختي الكريمة،

مرحبا بكم في جنيف في هذه الأمسية والندوة التي ستدوم يومين والتي خصصناها للأوضاع التي تدور في بلدنا الجزائر. مرحبا بكم وشكرا جزيلا لتلبيتكم دعوتنا لحضور هذه الندوة. هذا تكرم ولطف من جانبكم ونحن فعلا ممنونون لكم لأنكم تكلفتم عبء السفر وجئتم من بعيد لأجل أن تشاركونا في هذه الندوة.

بداية أريد أن أقدم اعتذار بعض الإخوة الذين لم يتمكنوا من الحضور معنا، والذين كانت لهم النية في المشاركة غير أنّ بعض الأمور الطارئة حالت دون ذلك، وهم يتمنّون لندوتنا النجاح.

أقدّم لكم بإيجاز لمحة عن مؤسسة قرطبة التي تنظّم هذه الندوة عن الجزائر. هذه المؤسسة التي أنشئت سنة 2002 من طرف مجموعة من المواطنين من الجزائر وأسبانيا، وفرنسا وبريطانيا وسويسرا، تهدف إلى مد جسور بين العالم العربي–الإسلامي وبين الغرب. أما نشاطها الأساسي فيتمحور حول العمل الثقافي والفني وكذا دراسات النزاع والسلم. ومنذ ثلاث سنوات تقريبا انصبّ جهد المؤسسة كله في مركز دراسات النزاع والسلم، وكانت لنا برامج في التكوين وندوات وورش عمل وأيضا بعض الأبحاث التي تتعلق ببعض القضايا الساخنة مثل العراق والصومال والنزاع الذي وقع في 2006 بين العالم الإسلامي والغرب بسبب الرسومات الكاريكاتورية. وعندنا إن شاء الله مشروع للسنة القادمة لنبدأ العمل على منطقة الساحل بجوارنا.

كان ضروريا إذن أن يهتم مركز دراسات النزاع والسلم بالقضية الجزائرية، وأمر طبيعي أن نفكر في تنظيم هذه الندوة.

معي من مركز دراسات النزاع والسلم في قرطبة، الأخَوان الدكتور عمر ڤيدوم الذي هو أستاذ في المدرسة متعددة التقنية بمدينة لوزان والدكتور يوسف نجادي الذي يشتغل في دائرة الصحة بمدينة لوزان أيضا.

يمكن أن ننظر بسرعة إلى البرنامج الذي كنا حددناه سابقا. البرنامج الذي تلقيتموه لم يطرأ عليه تغيير جوهري، ما عدا تغيير طفيف، حيث كان من المفترض أن نبدأ بحصة تدوم ساعة من أجل تقييم الأوضاع في الجزائر؛ وكان رأي كل الإخوة هو أن لا نضيع وقتا طويلا في هذه القضية لأننا كلنا تقريبا متفقون على التقييم، فممكن أن نخصص له نصف ساعة أو أربعين دقيقة تكون في صيغة نقاش مفتوح غير مقيّد حتى نذكّر فقط بعضنا البعض بالأوضاع الحالية، وبعدها نبدأ مباشرة في صُلب الموضوع، وهو آفاق التغيير، أي ماذا نريد؟ وكيف نريد تحقيق التغيير الذي ننشده؟

سنخصص جلسة تكون عبارة على مداخلات من الجميع، يأخذ كل واحد خمس أو عشر دقائق ليعطي تصوّره للتغيير وطرق التغيير، وبعدما نتسمع إلى جميع الحضور، نخصص جلسة لنناقش كل المقترحات، يمكن أن نبدأها اليوم في المساء إن شاء الله، وإذا لم نتممها نستمر فيها غدا صباحا، ثم بعد ذلك نقوم باستخلاص حوصلة لهذه الندوة.

في الصيغة القديمة للبرنامج كان من المفترض أن نخصّص حصة للأحداث السياسية الحالية، خاصة مسألة العهدة الرئاسية الثالثة وما يحيط بها، إلا أنّ عددا من الإخوة رأوا أن لا نتعرّض لهذه المسألة بصفة مباشرة، ومن الممكن أن نُناقشها بطريقة عابرة وغير مباشرة أثناء التطرّق للآفاق.

إذا لم تكن هناك ملاحظات على التقديم وعلى البرنامج أقترح أن نبدأ مباشرة الحصة الأولى التي أتمنى أن تكون قصيرة، لمراجعة الأوضاع السائدة في الجزائر الآن ونفتح المجال للتدخلات، وأترك المجال الآن لأستاذنا السيد عبد الحميد مهري فليتفضل.

© 2008 Hoggar

كلمة الأستاذ عبد الحميد مهري
الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحديث عن الوضع في الجزائر اليوم يقتضي أن نتّفق أوّلا على منهجية لتناوله، إما أن نتناول تفاصيل الحياة السياسية في المستوى الرسمي والشعبي، أي نتناول القضايا التي تُطرح داخل نظام الحُكم الآن وتطوراته ومراحله، أو أن نطرح الموضوع الجوهري العام وهو نظام الحُكم ككلّ ومدى استجابته لمطلب الثورة الجزائرية في بناء دولة ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

تقديري، وهذه وجهة نظر ربما خاصة، أنّ نظام الحُكم الحالي بُني بتراكم غير مدروس وغير خاضع للنقد في تطوراته، وكل من ساهم بطريقة من الطرق في مسؤوليات الحكم ساهم في بناء هذا النظام. حتى من صمت في بعض الظروف ساهم أيضا في بناء هذا النظام. فنظام الحُكم الحالي هو نتاج تجربتنا بعد الاستقلال. تقديري الخاص أنّ هذا الحُكم على ما فيه من السلبيات والإيجابيات وصل إلى مداه وإلى حدوده وأصبح عديم الفعالية حتى وإن استمر فإنه عاجز عن حل مشاكل الجزائر وعن تحديات المستقبل. لماذا؟ تقديري أيضاً أنّ المطلوب بعد الاستقلال كان تكريس الجهد العام لبناء أسس الدولة الجزائرية وفق المنظور الذي نادت به الثورة قُبَيل إعلان الكفاح المسلّح، وهذا العمل كان يتطلب إبقاء صيغة الجبهة أي صيغة جمع كل الطاقات الجزائرية وتشريك كل الجزائريين في وضع أسس الحكم، أي في وضع أسس الدولة التي تحتضنهم جميعا.

الذي وقع بعد الاستقلال أننا، بدرجات مختلفة، اعتبرنا أنّ الاستقلال هدف ينبغي أن يجمع كل الجزائريين، أما بناء الدولة فلا يحتاج لكل الجزائريين. ومن هنا دخل الإقصاء كعامل أساسي في بناء الدولة الجزائرية بدل الجمع الذي كان قائماً أثناء فترة الكفاح المسلح. وتقديري أنّ العلاج، أي علاج الحالة هذه والخروج إلى نظام حكم وإلى أسس دولة تشمل جميع الجزائريين، يتطلّب العودة إلى منطق جمع الجزائريين، أي السعي في إيجاد الجامع بين الجزائريين الذي يمكّن من بناء نظام حُكم صالح للحاضر وللمستقبل.

إذن، النقاش يمكن أن يدور في مستوَيين: المستوى العام والجوهري ويتناول الحكم وتجربة الحُكم ككل، والمستوى الأدنى أو التفصيلي الذي يتناول سلبيات الحُكم كما نعيشه اليوم. وأعتقد أنّ للإخوان بدون شك تجارب شخصية ومباشرة في معالجة هذه الأمور، وتقديري أنّ الاستماع لكل واحد من الإخوان سيزيد هذا اللقاء ثراء وأننا في النهاية يجب أن نقدّم منظورا واضحا يمكن أن يجمع كل الجزائريين ويضع خطوات العاملين في هذا الحقل على طريق الصواب. وشكرا.

كلمة الدكتور صلاح الدين سيدهم
مدافع عن حقوق الإنسان

بسم الله والحمد لله.

أيتها الأخت الشريفة أيها الإخوة الشرفاء،

يسعدني أن أكون معكم اليوم وأن التقي بهذه الوجوه النيّرة التي لم أرها منذ سنين. قبل كل شيء أشكر الإخوة الذين نظّموا هذا اللقاء وبذلوا جهدا كبيرا لمحاولة جمع الشمل. حبذا لو تعددت هذه المبادرات حتى تساهم في تغذية النقاش السياسي، هذا النقاش الذي نفتقد إليه كثيرا.

تمنيت أيضا لو جرى هذا اللقاء في جزائرنا الحبيبة، ولكن ويا للأسف أصبح المواطن الجزائري سجينا وغريبا في وطنه وحرّا في بلاد الغرباء وهذه من مفارقات جزائر المعجزات.

كلنا يعرف الأحوال المزرية لبلادنا والمأزق الرهيب الناتج عن الأزمة السياسية الخانقة التي نعيشها منذ الاستقلال والتي تفاقمت مع انقلاب 92، ذلك الانقلاب الذي أدخل البلاد والعباد في دوامة جهنمية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر المعاصر. لا أريد أن أتطرق إلى أسباب وتداعيات هذه الأزمة المعروفة عند الخاص والعام، وأفضّل الدخول مباشرة في صُلب الموضوع وهو مناقشة آفاق التغيير السياسي.

أغتنم هذه الفرصة وهذا اللقاء لأوجّه مرة أخرى نداءاً لكل الإرادات الفكرية والسياسية النزيهة والملتزمة الموجودة داخل الوطن وخارجه في المهجر بدون إقصاء أحد لتوحيد الصفوف بعدما فرقنا هذا النظام وشتتنا منذ عقود. لا بد علينا أن نستخرج العِبر من مآسينا، لا بد علينا أن نعترف كلنا بأخطائنا وأن نصححها، لا بد علينا أن نتصارح وأن نتصالح ونتّفق جميعا على بديل ديمقراطي ونفكر بشجاعة وجدية في الوسائل والسُبل للتغيير السلمي والجذري للنظام السياسي.

أيتها الأخت، أيها الإخوة، هذا النظام الاستبدادي ليس قويّا بأفكاره وإنجازاته، بل هو قويّ بضعفنا وبتشتتنا وخلافاتنا. لا بد علينا كمثقفين وكسياسيين أن نبني مشروعنا من أجل التغيير خارج إستراتيجية النظام، وهذه نقطة أساسية. لا تهمنا "الوخذة" الثالثة للرئيس الحالي للسلطة الظاهرة، ولا صراعات العُصب المتناحرة.

علينا أن نحطّم الدائرة المُفرغة المتمثلة في شعب بدون سيادة، ونظام بدون شرعية. فلنتحمل مسؤوليتنا بصدق ونزاهة أمام الله وأمام شعبنا الصبور. وكما فعل بالأمس آباؤنا الذين حرّروا الوطن، علينا اليوم أن نقوم بواجبنا في تحرير المواطن.

لنكن معاً، اليدُ في اليدِ، من الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق، من وطنيين وإسلاميين وديمقراطيين اجتماعيين ويساريين، بدون إقصاء أحد، موحّدين إلى أبد الا بدين إن شاء الله، لبناء الجزائر الجديدة، جزائر الجميع، جزائر العدل والمساواة، جزائر الحريات الديمقراطية، هذه الجزائر المتجذرة في قِيَمها الحضارية والمتفتحة على العالم.

وفقنا الله وسدد خطانا خدمة لهذا الوطن الجريح وهذا الشعب الكريم الصبور، والسلام عليكم.

© 2008 Hoggar

كلمة الدكتور مراد دهينة

عضو أمانة حركة رشاد

بسم الله الرحمن الرحيم.

ما دمنا نتكلم عن التغيير السياسي، أحببت أن أعرض على إخواني وأختي نموذجاً، لا أدعي له الكمال، لكنه نموذج لنظرة تغييرية نتجت عن تفكير وجهد عدد من إخواننا الجزائريين في إطار حركة رشاد.

أولا، المُعطيات التي ننطلق منها للنظر في التغيير السياسي تُبنى على واقع نعرفه ولكننا أحببنا أن نذكّر به. إن طبيعة النظام وفشله وإخفاقاته على أكثر من صعيد يتزامن مع ضُعف النخبة السياسية في جزائر اليوم، فهي تعيش صراعات هامشية: انعدام الحوار، الخوف المُفرط من جهاز المخابرات والذي أسميه بالخوف من "الغول" الذي أصبح يُسيطر إما حقيقةً أو في خيال بعض الناس على كل تحركات الأفراد. والنخبة التي نتكلم عنها هي النخبة التي تدّعي أنها تتحرك خارج إطار النظام ولا أتكلم عن الأحزاب أو التشكيلات السياسية التي تسير في النظام الذي أرادته السلطة الحالية.

والملاحظ كذلك أنه بعد العشريات – وليس فقط العشرية – الماضية من الدمار والترويع وسياسات التخويف والإرهاب بكل أشكاله، ساد وسيطر اليأس على المواطن، اليأس خاصة في نجاعة أو في إمكانية التغيير السياسي المنشود. أمر آخر هو أن كل المؤسسات الاجتماعية، السياسية، الجمعوية والدينية أصبحت إما في حل ضُعفٍ أو في قبضة النظام وأجهزته. فالنظام يستعمل الرموز الدينية ويريد كذلك من نظرته التملكية استعمالها، وكذلك الحال بالنسبة لرموز الشعب من ثورةٍ إلى غير ذلك، وهذا أدى إلى انكماشٍ على الذات وشبه يأس لا يزاحمه إلا تمني شيء من قبيل المُعجزة أو ظهور "المهدي المنتظر".

فالسؤال المطروح أمامنا هو إذن : إذا كان التقييم واضحاً، فما هو الحل يا ترى؟ وفي محاولة للرد على هذا التساؤل أطرح أمامكم بعض النماذج والمنطلقات التي تسهل إيصال أطروحاتنا. أولها الصورة[1] التي على اليمين وهي ترمز إلى "الاجتماع"، والذي نريده هو اجتماع الشعب الجزائري ليقول لهذا النظام: **قف!** وهو تصريح بعدم الرضى بما هو يجري، لأن انطلاق أي عمل لا بد أن يقوم على هذه الوقفة. ثم علينا أن نفكر، والتفكير يستلزم الحذق والاجتماع وكذلك سعة الصدر والنقاش والحوار ما بين الشركاء... ورغم أنني لا أحب كلمة "الشركاء" في مشروع كالذي نتكلم فيه لأنه قد يوحي أن فيه مصلحة شخصية أو حزبية وراء التحرك، ولكن في نفس الوقت نشعر بضرورة الشراكة النزيهة التي تجمّع الناس من أجل مشروع يعود على الخير على وطننا.

فعلينا أن نجعل اليد في اليد لنواجه نظاما لا يُحسن إلا استعمال أداة الموت والقهر. ولكن بماذا نواجهه؟ نحن نرى أن المواجهة ينبغي أن تكون بطرق نسميها "لا عنفية" ونُفضلها على كلمة "سلمية" لأسباب قد تبدو شبه أكاديمية ولكن سآتي للتعريف بالفرق بينهما. فهذا هو إذن ملخص النظرة في مجملها. وطبعاً هنالك من ينتهج سياسة النعامة، أي أنه يُخفي رأسه ولا يريد أن يخوض أصلاً في مواجهة الانحراف، وللأسف هذا هو الذي يخيم اليوم على شطر هام من النخبة السياسية، فالكثير منا إما يتجاهل الوضع أو ينفر من الواقع المعيش. وقبل الخوض في أي تغيير، لا بد أن نعي أن أمر مهما بالنسبة لنا في عملية التغيير هو تحديد نظرتنا إلى السلطة القائمة.

وكمقدمة لهذا السؤال ينبغي أن نعي النظرة التي تتخذها السلطة تجاه الشعب؟ أو بعبارة أخرى كيف تريد هذه السلطة أن ينظر الشعب إليها؟

إن السلطة تريد أن ننظر إليها على أنها هي في قمة جبل والشعب هو في أسفل هذا الجبل، فهو مواطن لا سلطة له، وهو مرهون بالسلطة، أي أنه ينتظر منها الأشياء البسيطة: "هاهم استوردوا لنا القمح"... "سيستوردون لنا الزيت!"... "الحمد لله على أن منحوني جواز سفر"... فالمواطن دائماً في حالة امتنان وليس له النظرة لحقوقه

[1] الشرائح المعروضة تأتي كملحق بعد النص.

كمواطن. وهذا الذي تريده السلطة. وتريد كذلك من المواطن أن تكون له طاعة عمياء لها. فهذه هي النظرة التي تريد أن تفرضها السلطة على الشعب الجزائري.

كيف نُغيّر هذا الواقع؟

هنالك طبعاً طروحات فكرية وسياسية ومنهجية متعددة للرد على هذا المطلب. وبالنسبة لنا وبعد تقليب الأمور بطريقة نحسبها متأنية وموضوعية، توصلنا إلى بلورة فكرة تغييرية واضحة في منطلقها وخياراتها الاستراتيجية. وما أقصينا طرحا إلا بعد تفكير وتحليل. وأضرب على ذلك مثالا: لماذا لا نقر بتغيير يأتي عبر انقلاب عسكري؟ لأن الانقلاب العسكري تقوم به أقلية مستحوذة على قوة السلاح وهي أبدا لا يمكن أن تقر لاحقا وفي الواقع بمبدأ السلطة للشعب. وموقفنا هذا ينطبق حتى على من يرى إمكانية وجود ناس خيرين في الجيش سيقومون بانقلاب "وإن شاء الله يأتي الخير". هذا نرفضه قطعا لأن المشكلة ليست في سلوك الأفراد ولكن مردها لرفض المنهج في أصله... هنالك طرق أخرى تم نقاشها. فمنها التدخل الأجنبي الذي لا يمكن أن نقبل به لأسباب معلومة لأنه يطمس كرامتنا وسيادتنا. أما التغيير في إطار المؤسسات الحالية التي يقرها النظام، كتشكيل حزب يقره النظام ودخول البرلمان وكأنّ البلد ينعم بحياة سياسية عادية وديمقراطية فهذا أثبتت التجارب عدم نجاعته. وتبقى النظرة التي يُعرفها بعض الأكاديميين بـــ "اللاعُنف الاستراتجي". ما معنى اللاعنف الإستراتيجي؟ إنه يقوم على عدم استعمال قوة السلاح وعدم إلحاق الأذى بالخصم، ولكنه يقوم على مراحل إستراتيجية في مواجهة هذا النظام المُستبد، فلا يكفي أن يكون المرء مسالما بل إنه في تفكيره وتخطيطه قد يصل إلى استعمال الخطط والاستراتيجيات والمنطلقات الفكرية المستعملة أثناء الحرب التقليدية إلا أنه يتجنب بل إنه يُحرّم استعمال أدوات العُنف من سلاح وكذا النيل من الممتلكات أو الأشخاص. قد يبدو هذا الطرح فيه تناقض غير أنه يشير إلى أهم أمر في أيّ كفاح: الإيمان والعزيمة والتخطيط!

النظام الحالي ليس كتلة واحدة متجانسة، فهو ليس صخرة واحدة وإن كان يتمركز في قمة في نظرة الشعب إليه، فله عدة مكونات وهذه النظرة مهمة لنا في عملية التغيير حتى ننظر إلى ما هي الأماكن التي ينبغي أن نتحرك تجاهها حتى نعمل من أجل تغييرٍ مسؤولٍ وهادفٍ. فمثلا ينبغي أن نتعرف ونفهم كل مكونات النظام وكذلك طرق تدجينه وتسلطه على الشعب. فقد تكون بالعقوبات مثلاً... وهذا غالبا ما يستعمله النظام ونراه في ممارساته اليومية بحيث أنه إذا وقع أي احتجاج يُخرج الشرطة تقمع ويفصل في الموضوع بتفوّق آلته القمعية.

ومن بين ركائز النظام التي يحتاج إلى استعمالها الكفاءات. فهو يحتاج إلى كفاءات تسير الأمور العادية للدولة وهذه الكفاءات في كثير من الحالات لا تشاطر نظرة النظام ولكنها قد تدعمه إما طمعا في المال والجاه أو خوفا من العقاب.

النظام له حكومة شكلية ولكن له أعمدة يقوم عليها. ولا بد أن ننظر إليها. أنا أطرح الإشكاليات ولا آتي حتماً بالحلول، لا بد أن تكون عملية التغيير تراعي الأعمدة التي يقوم عليها النظام، لأنه بدون تحليل لهذه الأشياء قد يبقى كلامنا في أمر عام لا يفي بمصلحة العمل التغييري.

ولا بد أن نعي أمورا مصيرية تمهد لتصور واضح وموضوعي لعملية التغيير.

أولا، أن هذا النظام في حقيقة الأمر لا يمكنه أن يسود لولا عامل الطاعة، أي طاعة المواطن إما بالرضى أو بالقهر. فأيّ عمل تغييري لا بد أن يقنع المواطن بإنه هو الذي بإمكانه أن يقول "لا" للنظام الفاسد وأنه هو الذي، إن رفض الطاعة للنظام الفاسد، سيكون منطلق التغيير والمتحكم في نتيجة هذا التغيير. فالمواطن بإمكانه أن يضغط على زر عدم الطاعة لهذه السلطة. فهذا هو لب الرسالة السياسية التي ينبغي أن نوصلها للمواطن.

تكلمنا في بداية العرض عن اللاعُنف وأشرنا إلى أنه يختلف عن بالعمل السلمي. ففي تعريفات العلوم السياسية والأكاديمية عموما، العمل السلمي معروف بـــ Pacifisme باللغة الفرنسية. وهو مبني على عقيدة تعادي الحرب ولا تؤمن باستعمال، بل تحرم، أدوات الحرب والحروب. وهذا يختلف عن اللاعنف الاستراتيجي رغم أن ظاهر الأمر قد يوحي أن الأمرين يشيران إلى نفس الشيء. هنالك مبالغة من المداهنة في Pacifisme الذي قد يؤدي إلى السلبية من منطلق: نحن لا نفعل ولا نتعدى على ممتلكات الغير لكن لا نتحرك.

على عكس ذلك، فاللاعنف يتطلب الشجاعة التي تنطلق بالصدع بالحق وتحمُّل الأذى من أجل ذلك، وكذلك يتطلب التخطيط المُحكم، ويتطلب تنظيماً.

إخواني، أختي، ليس فقط بخطاب أو بتحليلٍ نصل إلى تغيير النظام. فلا بد أن يعد المجتمع المدني نفسه، في أوسع رقعة ممكنة، حتى يُنظم صفوفه، لأنه لا يُمكن أن يواجه النظام بقدراته المالية والبشرية وغيرها فقط بكلامٍ عام ونداء وكأنه حوار ما بين شخصية أو رجل، أو زعيم وشعب.

الطريقة اللاعُنفية طبعاً رأيناها استُعملت كطريقة تقنية في السنوات الماضية في بعض الدول، إلا أنه حتى لا نقع في الإفراط أو التفريط، لا بد أن نوضح نقطة مهمة. فقد أُلصقت أحيانا هذه الطُرُق بدولة عُظمى معروفة استعملت بعض هذه الوسائل من الناحية التقنية للإطاحة بأنظمة مثلا في أوكرانيا وجورجيا وغيرها. فظهرت أصوات استعملت هذه المعطيات من أجل التشكيك في من يريد أن يتحرك بهذه الطريقة. وعليه فنرى ضرورة الفصل بين الوسيلة وبين من قد يريد أن يستغلها في وضع سياسي مُعين. وفي وضع بلدنا فنحن لن نقبل بأي تدخل أجنبي في شأننا ونحرص، سواءً من حيث الخطاب أو العمل الميداني على أن يبقى تحركنا جزائرياً، فيما بين الجزائريين وفي أرض الجزائر، ولا دخل لأي اعتبارٍ خارجي سواءٌ في النظرة أو الوسائل أو الأهداف المرجوة.

هناك طبعا وسائل كثيرة يمكن استعمالها في إطار التغيير اللاعُنفي. والإخوة الذين اجتهدوا في العمل على هذا الموضوع أحصوا أكثر من 200 من مراجع أعمال أكاديمية وسياسية أو تاريخية: الإضراب، الاحتجاج، الاعتصام، الصوم، العصيان المدني إلى غير ذلك من الوسائل التي لا تستعمل أي سلاح ولكنها تفرض نفسها بقوة العزيمة وبقوة الصبر على أذى النظام. وإذا صبرت هذه الفئة الشعبية المناضلة في وجه قمع النظام فسينقلب هذا القمع ضد النظام ذاته. فاستعمال أيّ نظام للقمع ضد شعبه ينقلب عليه إذا ما صبر ذلك الشعب.

وهذا يعيدنا إلى الشكل الأول؛ فيكون القصد من استعمال هذه الوسائل لتفكيك هذا النظام الهش، وعندما أقول تفكيك النظام الهش، ليس تفكيك البلد، وهنا ينبغي أن يكون أناس في مستوى من التعقل والمسؤولية لأن مقارعة نظام مستبد يجب ألا تُفضي إلى فوضى أو إلى تهديم للدولة كدولة، وهذا هو التحدي الذي لا بد أن تعمل من أجل تفاديه أي معارضة جادة تريد التغيير الذي يعود فعلا بالخير على الأمة ولا ينزلق بها إلى الدمار.

إن أي عمل ناجع يتطلب تخطيطاً. وهذا الذي ينبغي أن يتم عبر اجتماع قوى المُعارضة، بل كل الجزائريين حتى من لا يرى نفسه منتظما في المعارضة، لأنه من مظاهر الأزمة والتخلف التي وصلنا إليها كجزائريين انعدام الحوار فيما بين الجزائريين. وأملنا في بناء وعي يثمر استراتيجيات وأساليب عملية للوصول بالنهوض إلى تغيير هذا الوضع المزري.

الشكل المعروض قد يعنينا في مرحلتنا الآنية، فنحن الجزائريون أصبحنا طوائف منكمشة، كلها متذمرة من حال البلاد، والتحدي هو كيف نصل بها عبر حوار ونقاش سياسي صريح، بين كل الإخوة والأخوات، إلى نواة ثم إلى حركة مقاومة قوية ثم إلى تحالف له هدف سياسي مبني على مشروع يجمع الجزائريين وأسلوب منظم لمعارضة تسعى حقيقةً إلى مواجهة هذا النظام.

الشكل الذي أمامكم يبيّن الطرق الملتوية التي ولا شك تجعل هذا المسار صعبا، فهو ليس سهلاً لأسباب موضوعية لا تخفى عليكم، منها صُعوبة اللقاء، صُعوبة الحوار والتقريب بين وجهات النظر. ولكن لا مفر من هذه الخطوة، فلا يُمكن أن نقفز عبر مراحل قد يبدو لنا أنها تختصر الطريق. ولذلك فلا بد أن نشجع قيام كل ما هو مستقل عن السلطة، لأنّ التغيير لا بد أن يكون خارج إطار السلطة، لا بد أن يكون تغييرا جذريا لطبيعة النظام وليس لنصرة طرف على طرف. وعلينا كذلك تشجيع كل المبادرات في المجتمع المدني من نقابات، وجمعيات ثقافية، ورياضية، ودينية إلى غير ذلك... وأن تصل هذه الجمعيات والتجمعات والتكتلات إلى أن تبني روابط وصلات بينها حتى تجتمع على مشروعٍ جامعٍ في آخر المطاف. وهذه مراحل ضرورية لإعادة بعث روح المسؤولية والوعي السياسي، لأننا وبكل واقعية نعلم أن هذا ناقص في مجتمعنا ولا شك في أن للنظام يد في هذا التخلف لأن الوضع يصب في مصلحته وبقائه. فإذا قارنا مثلاً مستوى الوعي والتنظيم السياسي اليوم عند الجزائريين فهو أضعف بكثير عما كان عليه ستين أو سبعين سنة من قبل. فالحركة التحررية الوطنية مرت بتجارب قوية وأحزاب وتنظيمات. أما اليوم ومن مخلفات استبداد وانحراف النظام الحالي أنه كاد يقضي على الوعي السياسي وأصبح المواطن إما لا يُبالي بالسياسة أو ينظر إليها بنظرة انتقاص أو نظرة خوف فلا بد من إعادة بناء هذه الثقة وبعثها حتى تكون المبادرات نابعة من المواطنين حقيقةً ثم تتوحد الجهود إن شاء الله.

وأعتذر على الإطالة إخواني الكرام.

الشرايح التوضيحية التي استعملها الدكتور مراد دهينة أثناء عرضه

التصور الأحادي للسلطة
مفهوم السلطة الذي يستبطنه المستضعف بفعل دعاية الطاغوت.
تتموضع السلطة في القمة
يستمدها الحكام من طبيعتهم
الخاصة (باطنة فيهم)
بنية السلطة صلبة
ودائمة
المواطن لا سلطة له
الطاعة ملزمة على المواطن
المواطن مرهون بالسلطة

طرق التغيير الممكنة :
العمل المسلح
الإنقلاب العسكري
التدخل الأجنبي
في إطار المؤسسات التي تقرها السلطة
اللاعنف الاستراتيجي

الموارد
البشرية
كفاءات وعلم
العقوبات
العوامل الغير
ملموسة (الدين
والثقافة)
intangibles
الشرعية
الموارد المادية

أسباب طاعة الأنظمة الاستبدادية
RACHAD
الفريضة الدينية أو الأخلاقية
العادة
اللامبالاة
المصلحة
الخوف من العقوبة
الضغط الاجتماعي
التماثل مع الطاغية (سحر الجماهير، معاناة مشتركة، عرقية، طائفية، إلخ)
نقص الثقة في النفس

ركائز السلطة
RACHAD
الحكومة
الجيش
الشرطة
الإدارة
الإعلام
الاقتصاد
المنظومة التربوية
الدين

الطاعة : معدن السلطة
RACHAD
لا يمكن لأي نظام أن يحكم بلا طاعة المجتمع وتعاونه.
إن سحب الطاعة يمثل ضربة قاضية على النظام الاستبدادي لأن ذلك :
يجفف مصادر سلطته ؛
يسحب ركائز سلطته ؛
يفكك معدن سلطته
ON
OFF
POWER TO THE PEOPLE
ليست السلطة بباطنة في الحكام بل تنبثق من الشعب

الطاعة : معدن السلطة

- لا يمكن لأي نظام أن يحكم بلا طاعة المجتمع وتعاونه.
- إن سحب الطاعة يمثل ضربة قاضية على النظام الاستبدادي لأن ذلك :
  - يجفف مصادر سلطته ؛
  - يسحب ركائز سلطته ؛
  - يفكك معدن سلطته

ليست السلطة بباطنة في الحكام بل تنبثق من الشعب

حول مفهوم اللاعنف

- المقصود ليس "العمل السلمي" (pacifisme) بل وضع استراتيجية تترجم إلى استعمال وسائل لا عنفية من أجل تغيير جذري لطبيعة النظام السياسي السائد
- يتطلب الشجاعة – التخطيط المحكم – التنظيم
- استعمل بشكل حاسم في التاريخ الحديث ووظف من طرف الإدارة الامريكية للإطاحة بأنظمة : ينبغي إذا التفريق بين التقنية والمستعمل لها. التقنية ليس لها "لون".
- لها ضمانات لأنها تشرك أكبر جزء ممكن من الفئات الشعبية : تأسيس للقيم الديمقراطية

قم فأنت حر!

مراحل التغيير اللاعنفي

- الاحتجاج والاقناع ؛
- اللا تعاون ؛
- التدخل اللا عنيف.
- إحصاء أكثر من 200 أسلوب
- استخدام هذه الأساليب يخضع لطبيعة الظروف وللاعتبارات الأستراتيجية والتكتيكية.
- احتمال فعالية الاسلوب يزداد مع المثابرة في تطبيقه ومع تكوين وتدريب المنشطين.

إقناع شرائح واسعة من المجتمع
تحقيق العقوبات
تنظيم عدم تعاون الكفاءات
Facteurs intangibles (religion, culture etc)
إضعاف الطاغية، تعليم العصيان
إضراب، مقاطعة، استقلال للشركات، النقل، النفط، الغاز
رفض السلطة (سياسية وأخلاقية)
شرعية

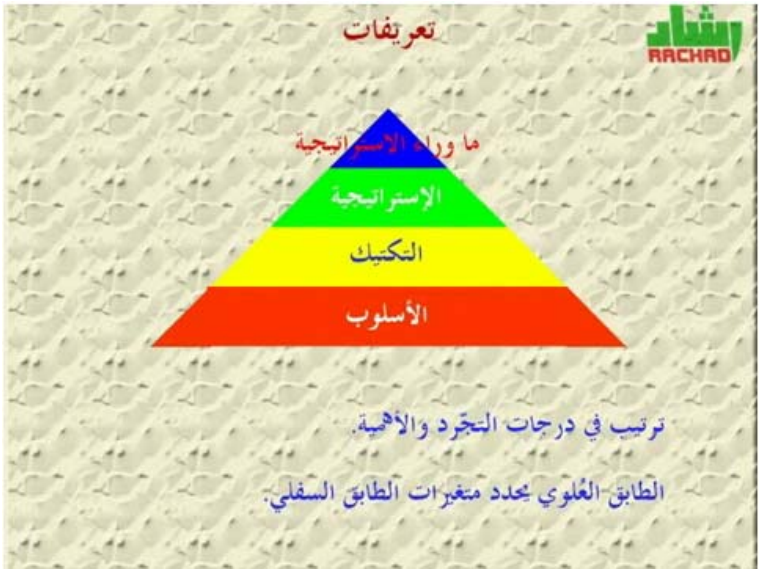
تعريفات
ما وراء الإستراتيجية
الإستراتيجية
التكتيك
الأسلوب
ترتيب في درجات التجرد والأهمية.
الطابق العلوي يحدد متغيرات الطابق السفلي.

بعض مبادئ التطوير
نواة من المحرضين
حركة مقاومة قوية
تحالف المعارضة
طائفة منكمشة على نفسها من الصالحين

RACHAD
توضيح
✓رشاد ليست حزبا وتتحرك خارج إطار النظام الحالي من أجل تغيير جذري لطبيعة النظام الحالي مستخدمة طرقا لا عنفية،
✓رشاد ليست حركة إقصائية بل تسعى للتعاون والنصرة مع كل الشخصيات، الجمعيات، النقابات والحركات التي نفس المبادئ،
✓رشاد ليست منافسا ولا بديلا عن أي شخصية، جمعية، نقابة، حزبا أو حركة بل تحترم وينصر وتسعى للتعاون مع كل من يسعى الى نفس الهدف عبر نفس الوسائل،
✓رشاد تريد تغييرا مسؤولا ومتعقلا لا يدخل البلاد في المغامرة ولا يهدد الوحدة الوطنية ولكنها حازمة في ارادة التغيير.

RACHAD
نحو جزائر الشرعية والكرامة والعزة والرشد
رشاد

كلمة الدكتور أحمد بن محمد

أستاذ بجامعة الجزئر

الله يتولى أمرنا ويوفقنا في أعمالنا هذه التي لا نريد منها على الخصوص سوى خدمة الجزائر شعباً وبلداً،

السلام عليكم أيها الحضور،

أيها الإخوة ومنكم من لم ألتقه أبدا ومنهم من لم ألتقه منذ مدة فما أروع أن يلتقي الأشقاء ولو ليومين، وهذه بداية اليومين، لتبادل الآراء فقد تعلمنا عن السادة العُلماء قول الإمام علي: نصف رأيك عند أخيك.

فيما يخص التغيير في الجزائر، التغيير المُرتقب وقد لا أبالغ إذا قلت التغيير الآتي الآتي حتما؛ سواءٌ أشاركنا فيه أم لم نشارك لأن النظام، كمسلّمة أولى، بلغ أرذل العُمر، لم يعُد فيه سُننيا وأكاد أقول فيزيولوجيا ما يُقدمه للتغرير بالأمة للكذب عليها ولا يغُرن الناس ما شاهدوه أمس من ذلك التصويت الذي أساء إلى الجزائر قبل أن يُسيء إلى النظام لأن النظام تنطبق عليه منذ مدة الحكمة النبوية الجليلة "إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت".

المسلّمة الثانية، بين مزدوجتين، أنّ هذا النظام وقد بلغ أرذل العُمر لا بد وأن يعقبه تغيير. هذا التغيير قد يكون ميكانيكيا وقد يكون من النظام نفسه، لا أقول أن رجالاً يثورون من النظام فينتفضون من أجل الأمة، ولكن ظلم هذا النظام هو الذي يأتي عليه. وقد قال الفاروق سيدنا عمر كلمة أفضل من كتاب في علم السياسة، قال: يدوم المُلك مع الكُفر ولا يدوم مع الظلم، فالتغيير إذن واردٌ وارد.

فهل تستبق المعارضة ظلم النظام في إسقاطه؟ هذا هو المطلوب هذا هو المرجو لأن قُدُرات الأمة لم تُصبح في استطاعتها أن توفر الصبر وراء الصبر، لهذه الأمة التي طالت محنتها على مُختلف الصُعُد. ولكن قبل التغيير الميكانيكي لا بد من شرطٍ يسبقه، هذا الشرط هو القضاء على التناقض الوهمي داخل المُجتمع. الآن انتقل التناقض السياسي بين القمة، بين مزدوجتين، والقاعدة إلى تناقض أُفقي بين المجتمع والمجتمع، أصبحت الحرب داخل المجتمع، أصبح المجتمع وقد ألهاه النظام عن المشكلات السياسية بالمشكلات الاجتماعية، وأصبح كل شخص يريد حل مشكلته الذاتية. فعلينا نحن الذين نريد أن نكون خُدام الأمة أن نحرره، أن نفهمه أن عدوه ليس ذلك الشخص الموجود في الحي أو في العرش أو في المدينة وقد رأيتم كيف أن النظام حاول بطريقة أو بأخرى أن يستفيد – إن لم يشعلها – من تلك الحرب التي أرادها أو استفاد منها أو أراد أن يستفيد منها بين فريقي كرة بريئين، بين القُبة والحراش، ناهيكم عما يُشعله بطريقة أو بأخرى بين هذا الفريق في هذه المدينة وذاك الفريق في تلك المدينة الأخرى.

هذا التناقض، أصدُقكم، يُخيفني لأنني أجد الناس في الشارع يتكلمون على السياسة ولكن ضخامة المشكلات الاجتماعية أحياناً تستحوذ عليهم.

المُسلّمة الثالثة أنّ هناك احتمال سرقة التغيير الذي قد يُجهض، بلجوئهم إلى ثورة مزورة يقوم بها النظام، وقد تكون ثورة سلمية، أقول سلمية، شاملة جذرية، ولكنهم يستولون عليها. ألم يستول جزء من قيادات الثورة على جسم الثورة القوي ونحن نعاني من ذلك الاستيلاء إلى يوم الناس هذا؟ قال يوسف بن خدّة كلمة طيبة: "مشكلة الشرعية لم تُحل منذ 1954 وبقينا نُعاني منها طيلة ثلاثين سنة".

كيف يتم التغيير؟ هناك أربعة أساليب رئيسية: الانقلاب، الإضراب، الحِراب، والانتخاب. النظام قضى على هذه الوسائل تقريبا كلها، علينا كلنا هنا — واسمحوا لي أيها الأشقاء، أيــتها الأخت الكريمة — أن نقول بالفم الملآن لإخواننا المظلومين المتواجدين بالجبال أن يكفوا عن تقليد النظام لأن السلاح، لأن الدم البريء هو سيروم النظام الذي يُطيل عُمُره. ومهما كانت مظلوميتهم التي لا يُنكرها الناس، فإنّ هذه الدماء البريئة تُغضب الله تعالى وتُحزن الشعب وتُطيل عُمُر النظام الظالم.

هناك بعض الوهم حول التغيير المؤسساتي، أصدُقُكم أنا لست يائسا من تغيير مائة في المائة يكون من خُدام الأمة

في هذه القلعة أو تلك من مؤسسات الدولة ولا أقول النظام، ولكن الخطر قائم في أن الذين يُحدثون التغيير لا يُسلمون المقود أبدا ونقع في المُشكلة نفسها من جديد.

إذن المسلّمة الرابعة، لا بد من تغيير، أنتم متفقون عليه جميعا، يكون شعبيا شارعيا كما فعل سيدنا موسى الذي قال لفرعون: "فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تُعذبهم". نحن نحتاج إلى تحرير الاستقلال، هذه هي المعادلة، في النهاية الجزائر لو استوى استقلالها مع ثورتها لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم.

المسلّمة الخامسة، أنّ هذا التغيير الشامل لن يأتي هكذا! في الاحتمال الثاني إن لم يأت التغيّر ميكانيكيا فلا بد من تغيير. إن لم يكن تغيرا لا بد أن يكون تغييرا. والتغيير يقوم به أمثالكم سلميا بإخلاص لهذه الأمة حتى لا نُقلد الظالمين، وقد قال الرجل الصالح: "وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه"... لا بد من نخبة، لكن نخبة ليست بمعنى نخبة الصالونات. النخبة بالمعنى الحقيقي: خُدام الأمة، وهذه النخبة لن تكون إلا متنوعة، ستكون متنوعة أو لن تكون. سيكون فيها كل ألوان الطيف الموجود في الجزائر فكريا وإيديولوجيا، وعلينا، وأبدأ بنفسي، أن يقبل كل واحد منا الآخر والآخرين.

المسلّمة السادسة، أنّ الحرب ستكون إعلامية أو لن تكون! أثني على كلام الأستاذ الكريم الذي كان يقول قبل قليل: التلفزيون. ليس فقط التلفزيون، بل حتى الإنترنت؛ الآن عندنا شبيبة مثقفة وبدأ يطالها فيروس الإنترنت وبدأت تطلع، بدأت تقرأ، اليوتيوب شغال. ستكون الحرب إعلامية.

واسمحوا لي أن أقول كمسلّمة أخيرة، – هذه المسلّمات طبعا كلها بين مزدوجتين، وليست مسلّمات رياضية لكنها قناعات، هي مُسلمات عندي وأعتقد أننا سنتناقش غداً في الانتقاص من هذه الفكرة أو تلك ولهذا جئنا – أن تكون المعارضة على ذكاء كبير بحيث تحصل على تحرير الرهينة بإعطاء ضمانة أو ضمانات يتفق عليها أهل الإخلاص وأهل الاقتدار، أن تُعطى ضمانة للذين رهنوا الجزائر، فالآن لدينا رهينة تُسمى الجزائر. نقولها بالفم الملآن، فمن يوم بدأها بومدين، بقيت إلى اليوم المُخابرات هي التي تحكم البلاد، وقلب الأمن العسكري الدرس (دي آر آس) DRS هو (الجنرال) توفيق ومرافقيه. ألم يحن الوقت؟ إلى متى وأنتم تكذبون على أنفسكم؟ (الجنرال) توفيق كم يبلغ من السن؟ سبعون سنة؟ غدا ثمانون سنة وبعد غد تسعون سنة. فكروا للحظات في (مقبرة) العالية. حرروا هذا الشعب. وعلى المعارضة أن تكون في خُلق النبوة أن تعرف كيف، قُرآنيا وعلى هدي النبي، أن تعفو، لأنه لا بد من نتيجة وهي تحرير هذا الشعب.

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الأستاذ سعيد مُرسي
عضو سابق في حركة حماس

إخواني الكرام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة الأمر ليس بالسهولة أن يتغير هذا الواقع الذي نعيشه في بلدنا. لماذا؟ لأن هذا النظام قد ضيع كل فرص التغيير حتى لصالحه، ونقولها بكل أسف، لأنه من المفروض أن يكون هذا النظام هو خدمةً للأمة خدمةً للشعب وهو على رؤوس الشعب. ولكن أقولها بكل أسف وبكل تحسّر كأن هؤلاء أعداء أمتهم، وهذا ما دفع المجتمع إلى أن يعيش مرحلة تيئيس، وهو تيئيس من جميع الحلول التي تجعل المواطن يعيشُ عيشة كرامة وعيشة حرية، العيشة التي يتطلع بها إلى مستقبل بلده ومستقبل أجياله لكي يكون لبنة في بناء صرح الأمة.

الآن أمتنا متأخرة عن الأمم، في ذيل الأمم ونهبٌ من غيرنا، من الاستعمار التقليدي والاستعمار الحالي. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننطلق من قوله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: "إن الله لا يُغير ما بقومٍ حتى يُغيروا ما بأنفسهم"، وهذه قاعدة أساسية. لماذا تأتي فُرص التغيير وتضيع من بين أيدينا هكذا؟ ثم ندفع ثمناً باهظاً من دماء الأمة، ومن دموعها ومن آلامها ومن تحطيم آلامها لماذا هكذا؟ أهذا قَدَرُنا؟ أين الخلل؟ هل الخلل فينا أم الخلل في الأمة؟ هل الخلل في قيم الأمة ومبادئها؟ أم هل الخلل، في الحقيقة، في هذا النظام الذي تجاوز مداه؟ تجاوز مداه في الظلم وفي الاعتداء على أعراض الأمة.

إخواني الكرام، للتغيير سُنن. وطبعاً لما يكون الإنسان أو المُجتمع ضعيفاً قد لا تُحابيه السُنن، ولذلك علينا أن نأخذ بالسنن. إن السُنن لا تُحابي، لا بد أن يكون المجتمع وأن يكون الشعب في مستوى التحديات التي تعوق من أن يتغير إلى التغيير المنشود، فلا بد من أن نجنح جنوحا واضحا لعناصر التغيير، وهذا الذي أغفلناه كثيرا. والحقيقة أنّ الأمر ليس بيدنا، لأن سرعة تداعي الأحداث وما تعرّض له وطننا من اغتصاب من زمرة في الحقيقة استولت وأتت على الأخضر واليابس، هذا كله صب في مصب التدمير والتيئيس، تيئيس الشعب وتيئيس المُجتمع من أي حل كان.

فلا بد أن نجمع عناصر التغيير ولنحرص نحن جميعا أن يكون هذا التغيير تغييراً سلمياً حقيقيا بحكمة وبروية وبتدرج وببناء الفرد الذي يصلح للتغيير وبناء البنى التي تصلح للتغيير. نحن إلى حد الآن لم نستثمر في هذه المجالات وقد غفلنا عنها كثيرا مثل ما يُسمى بالمجتمع المدني وما يُسمى بإعادة ترشيد الطرح السياسي للأحزاب السياسية، وهذا لن يتأتى إلا إذا كان بيننا حوار صريح وواضح يُحدد كل خيارات التغيير، ولكن ينبغي أن يكون تغييراً بناءاً يصلح لإيجاد جزائر منشودة تكون في صرح بناء الأمة الإسلامية.

إخواني الكرام، لا يسعُني في هذه العُجالة أن أتطرق إلى بعض جوانب التغيير إلا أنني أقول بأن هذه البدايات هي في الحقيقة لبنات أساسية. يكفينا أننا بدأنا نستمع إلى بعضنا البعض. يكفينا أننا بدأنا نُفكر كيف نُنجح حواراتنا مع بعضنا البعض لأن هذا الطريق ليس سهلا، رغم ما يُقال فيه من أن النظام في الحقيقة قد شاخ وقد جاوز مداه من الظلم ومن الشيخوخة أيضا، ولكن إذا لم يكن هناك من هو على استعداد كامل للتطوير نحو ما يخدم وطننا في تغيير بنّاء وإيجابي، فسيُعيد هذا النظام استنساخ نفسه بنفسه ويُعيد التاريخ نفسه وبالتالي نبقى نورث اليأس للأجيال التي تلينا ونحن نريد في هذه الحقبة أن نتجاوز هذه الإشكالية.

وأشكر إخواني على استماعهم لي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة الأستاذ محمد العربي زيتوت

عضو أمانة حركة رشاد

إخواني الأفاضل أختي الفاضلة، تحياتي إليكم جميعاً.

في الحقيقة أوصاني زملائي في حركة رشاد أن أتحدث عن قيم ومبادئ نؤمن بها ونراها صالحة لحكم الدولة الرشيدة أو لحكم دولة حقيقية لتسيير شؤون الناس وسياسة الناس. ولكني وجدت وأنا أستمع إليكم أننا نتفق أو أن هناك شعورٌ عامٌ لدى الجزائريين بأن وطننا يغرق، وطننا بأتم معنى الكلمة يغرق. هذه الوطن الذي دُفعت عليه تضحيات جسام، ملايين الشهداء عبر عشرات السنين، وجدناه يغرق ووجدناه في يد عصابة لا ندري كيف تسللت ولكنها وصلت إلى قمة السلطة لتغتصب هذه السلطة، لتغتصب نظام الدولة، لتغتصب الشعب لتذبح منه عشرات الآلاف ولتدفع بالدولة وبالوطن إلى أوضاع كارثية غير مسبوقة.

نحن نعيش في عالم يتسم بالأزمات، يتسم بالقلاقل، يتسم بالقلق، وعلّمنا التاريخ أنه كلما اتسعت أزمات النظام الرأسمالي، كلما بحث عن حلول في خارج النظام الرأسمالي استعبادا لشعوب أخرى واستعماراً لدول أخرى، هكذا التاريخ يُعلمنا دائما. وتشتد هذه الأيام أزمة النظام الرأسمالي، ليست من الآن لكنها الآن ظهرت بشكل فاضح وبشكل مُريع.

وفي هذا العالم المليء بالقلاقل، تتجه الأنظار دائماً إلى الأضعف، إلى الذي يُمكن أن يُستعبد، إلى الذي يُمكن أن يُستلب، إلى الذي يُمكن أن يُستعمر، الذي له القابلية للاستعمار. نحمل الآن كل أدوات وكل بذور القابلية للاستعمار كما تحدث عنها المفكر الكبير مالك بن نبي رحمة الله عليه.

تتحدث بعض المراكز الغربية صراحةً الآن عن الدول الفاشلة Failed States وعن الدول السائرة في طريق الفشل Failing States. يتحدثون عن العراق وعن فلسطين، عن العراق أنها دولة فاشلة، ويتحدثون عن الجزائر على أنها دولة سائرة في طريق الفشل. ويجعلون طرقا لإدارة الدول السائرة في طريق الفشل، ومن بين هذه الطرق ومن بين هذه التوصيات التي يتحدثون عنها أن توضع (تلك الدول) تحت الرقابة. معنى هذا أن الجغرافيا في خطر، بعدما مسّ الخطر ومسّ الدمار المجتمع، مسّ الدولة، مسّ الشعب، مسّ كل شيء، وتحدث الإخوان كيف ضاعت القيم ناهيك عن أكثر من مائتي ألف قتيل وهذا كما تعلمون كلكم هو رقم رسمي.

إذا كانت الجغرافيا في خطر فإنّ بعد ذلك سنجد أنفسنا في أفضل الأحوال كيوغوسلافيا السابقة وربما كالصومال الحالي. نحن نتجه، إذا لم يكن هناك مخرج وإذا لم يكن هناك تغيير حقيقي، نتجه غلى فوضى عارمة، نتجه إلى ضياع الوطن ككل.

هذا الشعور وهذه الرغبة وهذا الإحساس هو الذي يجمعنا ويجمع الملايين من الجزائريين لأنه لا بد أن نفعل شيئا. نحاول كما فعل آباؤنا من قبل. وإذا كانوا قد نجحوا في استعادة الاستقلال وفشلوا في بناء الدولة، فإنهم على الأقل قد نجحوا في شيء، فعلينا أن نكمل المسيرة وعلينا أن نتوجه وأن نصنع بالفعل وأنا أثني هنا على ما تقدّم من قبلي، الذي تقدّم به الدكتور صلاح الدين أو الدكتور بن محمد أو كل الإخوة من أنه لا بد من البحث في إطار جامع، لا بد من البحث في إطار يجمع كل الإرادات الخيرة من أجل تغيير حقيقي، تغيير سلمي، تغيير في أسرع وقت ممكن. لم يعد الوقت يسمح بأي حال من الأحوال لأننا بالفعل في خطر.

تحياتي لكم جميعاً.

كلمة الأستاذ جمال الدين بن شنوف

صحفي

في الحقيقة الإخوة الذين سبقوني لم يتركوا لي شيئا لأقوله، فقد قالوا كل شيء.

أؤكد فقط أننا الآن نشعر حقيقة بأننا وصلنا إلى حد لا يمكننا تجاوزه بدون مخاطر، وصلنا إلى درجة نقطة القطيعة. كان لهذا النظام في وقت مضى أسلوب يحاول به لف الأمر بسعيه لتغليط الناس، لكنه الآن لا يحاول حتى تغليط الناس. في قضية تعديل الدستور على سبيل المثال، وهي تعدي على الدستور بصفة خارقة، حتى أنهم لم يستعملوا الحيل لتفويتها بصفة شبه نظامية قانونية. لماذا لم يلجأوا لعرض قضية تعديل الدستور عبر الاستفتاء؟ سبب ذلك أنه في الانتخابات الأخيرة التشريعية لشهر ماي 2007، بلغ التذمر عند الشعب ذروته، وحاول بصفة أو بأخرى كما سبق وأن أشار الأخ أحمد بن محمد قبل قليل بقوله أن الشعب دُفع للعنف حتى صار يقتل بعضه البعض الآخر، وهذا الدم كما أصاب في وصفه بالسيروم (المُغذي) لهذا النظام.

الشعب الآن استيقظ وصار يقوم بالثورة السلمية، ثورة تقوم على عدم المشاركة، حيث صار يتجنب الانتخاب، وهذا الأمر ألحق الضرر بالنظام، الذي يحتاج إلى مشاركة الشعب ليمنح النظام واجهات ديمقراطية. القائمون على النظام يحتاجون إلى واجهات مثل واجهة خروج المواطنين إلى مكاتب الاقتراع فقط، وغير ذلك يتدبرونه هم. هذه المرة وبناءا على ما قاموا به من تحليلات حول المناسبتين الانتخابيتين: الاستفتاء على تعديل الدستور ثم تليه الانتخابات الرئاسية، واستحالة القيام بتزوير انتخابي مرتين متتاليتين لذلك قرروا أنه يجب القفز على الشعب، وهكذا قاموا بالتعدي على الدستور بالاعتماد على المادة 176 من الدستور التي تمنح للرئيس صلاحية اللجوء إلى التعديل الدستوري عن طريق البرلمان، رغم أن المادة 176 تقرر عكس ذلك فيما يخص التعديل، لأنّ هذه النقطة حساسة وتمس التوازنات السياسية والمؤسساتية للبلاد.

إذن، ما بقي لنا الآن أن نتفق عليه هو أولاً أنّ كل الجزائريين يجب أن يتحدوا مهما كانت حساسياتهم واختلاف مشاربهم السياسية حتى ينتهي وجود هذا النظام. لا بد أن يرحل هذا النظام لأنّ القضية صارت قضية حياة أو موت للوطن. وثانيا، يجب أن نجد الوسائل التي نستطيع بها التحدث مع شعبنا بمختلف حساسياته السياسية لإيصال الخطاب السياسي المنشود.

والسلام عليكم.

كلمة الأستاذ رشيد معلاوي

نقابي

السلام عليكم،

أولاً إنه من دواعي الفخر لي أن أكون مع السيد عبد الحميد مهري. كان السيد عبد الحميد مهري قد اجتمع مع رفاقه قبل 1954 من أجل تحرير الجزائر، وها نحن نجتمع معه للتباحث من أجل استكمال الاستقلال في إطار دولة القانون، فقد عاش عبد الحميد مهري فترة الثورة ومازال معنا اليوم من أجل الهدف الأول.

أتحدث من موقعي كنقابي، أولا من المهم أن نفهم أمرا مهما، أن نفهم مكونات المجتمع، ومن مكونات المجتمع نجد النقابات. يبقى التساؤل المطروح بشكل أولي هو هل يؤمن السياسيون والمثقفون بالتعددية النقابية وبالعمل النقابي؟ ذلك لأن العمل النقابي هو عمل واقعي اجتماعي. إنّ الضغوطات على العُمال في الوظيف العُمومي أو في الشركات الاقتصادية، ضغوطات يمارسها عليهم مسؤولوهم في وقت العمل عند الحديث عن نوعية الخدمات العمومية وعند الحديث عن التدمير الحاصل جراء النهب والرشوة وتحويل الأموال العمومية في المؤسسات العمومية من أموال الشعب. هذه الضغوطات تمارَس عليهم بعدة أشكال تتنوع من الطرد إلى التعسف إلى الحبس، ووصل الأمر إلى معاقبة النساء، أقول نساء نقابيات، بإدخالهن السجن رغم أن هذا العمل نقابي وليس سياسيا.

كما تعرفون، إنّ من أصول العمل النقابي أن يطالب النقابيون بتحسين مستوى المعيشة، وعندما نتحدث عن تحسين مستوى المعيشة يجب أن أحمد الله لأن جميع ما هو موجود في الجزائر هو "تايوان" (مواد مغشوشة وليست أصلية)، فنحن نشتري الأجهزة الإلكترونية "تايوان" والأقراص المضغوطة "تايوان" وبرامج الكمبيوتر "تايوان" كلها تكلف حوالي 100 دينار جزائري في حين لو أردت شراء نسخة من برنامج مايكروسوفت ويندوز من فرنسا أو سويسرا لكلف ذلك في حدود 120 يورو أو 160 يورو في حين يُباع (مغشوشا) في الجزائر بـــ 100 دينار، فنحن نحمد الله على وجود هذا الفارق وإلا فإننا لا نستطيع مع قدرتنا الشرائية المتدنية، فمستوى المعيشة عندنا منخفض لا يسمح لنا حتى باستعمال الإنترنت واستغلال المعلوماتية بشكل طبيعي.

مستوى المعيشة الذي نحياه نحن هو مستوى الفقر، الأغلبية الساحقة لا فرق بين أصحاب الشهادات أو الذين لا يملكون أية شهادة، الكل سواء، لأن المسيطر على نظام الحكم لا يملك أي تكوين أو شهادة. فالمشكلة إذن أننا نعيش جميعاً في مستوى واحد.

إننا نطالب بالتضامن. فهل سيتضامن المثقفون مع العمل النقابي؟ لما يتعرض العامل للطرد من منصبه ويبقى عامين بطالاً بسبب مشاركته في الأعمال النقابية يبقى من دون وظيفة تتقاذفه أروقة المحاكم ولا يجد حتى الأكل لأننا في الجزائر لا نتوفر على نظام علاوات البطالين، فمن لا يملك منصب عمل لن يستطيع حتى توفير الأكل، هل أنتم مطلعون على هذا؟

أثناء الإضرابات يجب أن يزور المثقفون والسياسيون العمال المضربين لمساندتهم، وليس كما حدث في الإضراب عن الطعام الذي قام به أساتذة التعليم المتعاقدون حيث كان عدد الشخصيات التي أبدت تضامنها مع العمال قليلا جدا. الأساتذة المضربون كانوا من المتعاقدين الذين مضت عليهم ثلاث سنوات عمل بدون تقاضي أجرة. لا القانون الجزائري ولا الدولي يسمح بمثل هذا الواقع الذي يشتغل فيه الموظف ثلاث سنوات ولا يتقاضى أجرته... ولكن هذا هو الواقع الجزائري. وإذا أردتم التغيير فيجب أن يكون من المواطنين من يناضل ويجب أن يكون من يتضامن معهم في مسيرة النضال. التضامن يكون ماديا ومعنويا وإعلاميا لمنحهم القوة وإزاحة الخوف.

التمثيل النقابي معناه وجود عمال في الخلفية وليس عمل فردي. وعندما أتعاقب فرديا لا أهتم كثيرا، لكن عندما يكون العقاب جماعيا ويمس جميع من انتخب من عمال وإطارات نقابية، عند ضرب الإطارات النقابية يبقى الممثل النقابي لوحده من أجل مساعدتهم وضمان لقمة العيش لهم ولأسرهم، وفوق ذلك يُتهم من طرف عائلاتهم وأبنائهم بأنه هو السبب وراء ما حل بأرباب العائلات من فقر وجوع. هذا هو المشكل، وإذا أردتم الحل فلنبدأ من هنا بالتضامن، الحل هو في التضامن، وشكرا.

كلمة الأستاذة نصيرة غزلان

نقابية

بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم إخواني،

أشكر إخواني في مؤسسة قرطبة على سهرهم على إنجاح هذه الندوة، هذه الندوة المهمة جداً في التغيير داخل الجزائر لأن التغيير داخل الجزائر مهم جدا لكون الوضع في الجزائر دمار شامل.

أشاطر زميلي في العمل النقابي، وأنا كنقابية وليس كسياسية، أتكلم في الجانب النقابي وأؤمن بالتغيير في الجانب العُمالي لأن الانتفاضة العمالية بوعي قد تُحدث المفاجأة والدليل على هذا إضراب الأساتذة عن الطعام الذي أحدث المفاجأة لدى السُلطات في الجزائر. وبالتالي نبدأ بالتعبئة داخل الوسط العُمالي، لأن في الوظيف العُمومي نعرف جيداً أنّ هناك مليون ونصف عامل، مليون ونصف عامل لو كان لكل واحد منهم ثلاثة أو أربعة أو خمسة أفراد في العائلة بالغين سن الرشد، ممكن نصل إلى وعاء انتخابي كبير يستطيع التغيير في كل المناسبات. وبالتالي إخواني السياسيين ممكن لم يتفطنوا إلى هذه النقطة الحساسة لأنها حساسة فعلاً ويُمكن أن تُحدث التغيير مُستقبلا.

بالنسبة للنظام الدكتاتوري في الجزائر، والتعديات على الحريات النقابية والحريات الفردية، فإن النظام لا يؤمن بالحريات الفردية، ويؤمن فقط بالحريات الفوقية والإملاءات الفوقية. ونحن نرفض هذه الإملاءات الفوقية، ونعيش المواجهة رغم صعوبة مواجهة هذا النظام الدكتاتوري ونظام مخابرات الدي أر أس DRS، النظام البوليسي الذي يحكمنا طيلة 30 سنة أو أكثر.

وبالتالي لا بد من تجنيد كل القِوى الحية في البلاد، السياسيين والمثقفين نساء كانوا أو رجالا، فالتغيير الذي أؤمن به يقتضي التجنيد داخل الوسط النسوي، لأن العُنصر النسوي مهم جداً في التغيير. هذا التغيير لا بد على كل امرأة تؤمن بالحريات الفردية أن تُناضل من أجل مبادئها لأن هذا مبدأ أساسي بالنسبة للمرأة الجزائرية، والمرأة الجزائرية ليست امرأة غربية، هي امرأة تغير على مبادئها وعلى ثوابتها.

أنا أؤمن بالتغيير داخل الحركة العُمالية، يمكن أن يأتي اليوم. في تصوري، الانتفاضة الشعبية ستقوم من الوسط العمالي ويمكن أن يأتي النصر بسبب الانتفاضة العُمالية وشُكراً.

Contribution écrite de Maître Abdennour Ali Yahia
Président d'honneur de la
Ligue algérienne de défense des droits de l'homme

Faut-il changer de peuple ou de dirigeants ?

L'indépendance du pays a engendré des dirigeants qui ont confondu Etat, Nation et Société, socialisme et capitalisme d'Etat, socialisme national et national et socialisme, droit du peuple à disposer de lui-même, et droit de l'Etat à disposer du peuple. Les Algériens n'ont libéré leur pays, que pour se soumettre à une autre domination. Ce ne sont pas ceux qui se battent qui récoltent les lauriers, sauf à titre posthume. C'est le propre de toute révolution d'être détournée ou inachevée. Ceux qui n'arrivent pas à bloquer la locomotive prennent le train en marche.

Cinq Constitutions en 46 ans d'Indépendance

Le peuple algérien n'a pas le contrôle de son destin, subit la politique au lieu de la conduire. La vie politique est conçue avec un seul objectif, pérenniser le régime politique en place.

L'Algérie a eu de nombreuses constitutions, la 5eme avec celle qui vient d'être adoptée par le parlement, pour avoir leur respect et les règles de jeu qu'elles impliquent. Changer de constitution tous les 9 ou 10 ans, relève d'un excès qui n'honore pas la démocratie. Pour chaque nouveau président de la république, la constitution en vigueur est la cause première de tous les maux du pays. Il faut la changer, la réviser, l'amender. Les constitutions peu appliquées sont bafouées, révisées et usées avant d'avoir servi. Faut-il changer de peuple ou de dirigeants ?

Il y a violation de la constitution du 28 novembre 1996, par le renforcement excessif du pouvoir personnel. Le sentiment d'être indispensable, irremplaçable, est inhérent à toute fonction d'autorité. Le président de la république n'a pas pris de distance avec l'ivresse du pouvoir, qui n'est pas une bonne conseillère, et n'a pas sur lui-même un regard extérieur. Il s'est assis sur les principes, car ils finissent toujours par céder. Le pouvoir qui a outrepassé son crédit politique, est maintenu au-delà de son utilité. Aucun ministre n'a démissionné, et aucun n'a été démissionné.

Le pouvoir s'incarne en un homme, qui a mis en hibernation toute forme de d'activité politique. L'Algérie est le pays d'un seul homme, son chef, monarque absolu, qui exerce un règne sans partage. Au fil des années le pouvoir s'est transformé en monarchie pour tout dominer, tout contrôler , tout régir, avec le concours de ses conseillers qui sont à son image et à sa dévotion, du gouvernement centre de gestion où siègent aux postes clefs ses inconditionnels, et de la haute administration tenue par ses fideles.

Un président de la république à la fois chef de l'exécutif, ministre de la défense, qui a fait du gouvernement l'annexe de la présidence, du parlement deux chambre d'enregistrement, de la justice son bras droit répressif, un outil à son service qui ne répond pas aux critères de la Constitution. La tendance à accumuler titres et fonctions, à s'octroyer des pouvoirs de plus en plus étendus, à intervenir dans tous les domaines de la vie publique, à nommer à tous les postes de responsabilité ses proches partisans, et à développer des rapports de type monarchique avec son entourage, le gouvernement et le parlement, n'est pas

conforme à la constitution parlementaire dans sa lettre, mais présidentielle dans son esprit.

La nouvelle Constitution

Elle a entériné tous les pouvoirs que s'est approprié le président au cours de ses deux quinquennats, en contradiction de la constitution, et dans le silence si ce n'est l'approbation du Conseil Constitutionnel. La révision de la Constitution se traduit par l'octroi d'un pouvoir quasi absolu, inamovible, à vie au président. Elle fait de lui seul tout l'exécutif. Tout le pouvoir en osmose avec l'ultra libéralisme. Le présidentialisme, c'est l'édification du peuple avec celui qui le gouverne, le chemin assuré au renoncement des citoyens à exercer pleinement leurs droits.

La révision de la Constitution assure en droit une présidence à vie au président, qui ne veut pas de successeur de son vivant. Le parlement s'est enfoncé par ce vote dans un discrédit dont il aura du mal à se relever.

Lorsque l'histoire politique d'un homme est finie, quand son mandat légal se termine, il ne faut pas forcer le destin en ajoutant un nouveau chapitre : dix ans c'est assez, dix ans ça suffit.

« Changer de Constitution pour un seul homme, ne serait pas correct » a dit l'ancien président russe Wladimir Poutine.

Quel est le bilan des deux mandats du président ?

Une politique se juge à son efficacité, à ses résultats et non à ses intentions. Il faut démystifier le pouvoir, dénoncer les excès dont il est coutumier, analyser ses fautes et ses erreurs, ses causes et ses conséquences. Le peuple doit connaître l'état réel du pays. La crise économique et sociale se répète, se prolonge, s'en chaîne, s'amplifie et s'aggrave, la coupe est pleine, c'est le ras le bol, le pays bouge, se fracture, craque de partout, et la rue est le dernier recours lorsque toutes les possibilités de se faire entendre sont épuisées. L'Algérie est l'exemple d'une profonde injustice sociale : paupérisation de la population jusqu'à l'indigence, délitement du tissu social et familial, effondrement du système de santé.

La sécurité humaine concerne la pauvreté, la faiblesse du système d'éducation, et le manque de liberté. La politique néoconservatrice, ultralibérale du pouvoir ne peut qu'aboutir à une société duale, verticalement divisée, entre d'une part les nantis qui vivent bien, et d'autre part la majorité de la population, les chômeurs, les travailleurs, les retraités, les couches moyennes laminées, exaspérés par les conditions de vie qui leurs sont réservées, la régression brutale de leur niveau de vie. Il n'ya que deux formules de solidarité, le partage de la pauvreté, ou celui de la prospérité.

La corruption qui sévit à tous les niveaux et dans tous les domaines, est devenue un style de vie et de gouvernement. Tant que ce cancer ne sera pas vaincu, la santé morale du peuple est menacée.

La levée de l'état d'urgence en vigueur depuis plus de 16 ans, conditionne la libération du champ politique et médiatique, ainsi que l'exercice des libertés individuelles et collectives. La paix qui est le sens de notre réflexion et de notre action doit être traitée sous le seul angle qui n'a pas été abordé, celui de sa dimension politique et non sécuritaire. Ce n'est pas pour le moment la voie choisie mais elle mérite d'être explorée. La présence des Kamikazes pose un problème qui va bouleverser dans un proche avenir toute la stratégie sécuritaire du pouvoir. Le GSPC présent et actif sur le terrain, a la capacité de se renouveler du fait que des adolescents, des jeunes et des moins jeunes frappent aux portes des maquis.

© 2008 Hoggar

L'occident, particulièrement l'Union Européenne, dit à nos dirigeants comme à ceux des pays du Sud ; dirigez vos pays comme il vous plait, en dictateurs, tirez sur la foule, torturez, emprisonnez, donnez vous à la corruption, truquez les élections comme il vous plait, interdisez ou restreignez les libertés syndicales, mais ouvrez vous largement aux investissements étrangers, et à la libre circulation des capitaux mais pas des hommes, et à la libre accumulation des profits.

Le président ne veut pas partir sur un échec, mais veut rester toute sa vie au pouvoir pour réaliser son programme quinquennal. Kaid Ahmed, ministre des finances et du plan après le coup d'Etat du 19 juin 1965 disait : « Le plan triennal sera réalisé, même dans 10 ans. »

La souveraineté du dinar doit se traduire par l'arrêt de sa dégradation, le redressement de sa valeur, et par sa convertibilité. Le bon sens indique qu'une nation doit d'abord occuper réellement toutes les parties de son territoire, et cela signifie qu'elle doit les cultiver et les faire produire, car sa vraie richesse aussi bien que sa véritable santé, découle de ce qu'elle fait de sa terre et du rapport qu'elle a établi avec elle. L'autosuffisance alimentaire devient un objectif lointain, sinon hors d'atteinte.

La situation de l'Algérie à l'étranger s'affaiblit, et le premier objectif et de lui redonner sa place est son autorité, dans le monde.

Devant qui le président est responsable, et quelles sont les limites de son pouvoir ?

L'armée est aux commandes du pays, entend bien le rester, et n'a pas l'intention de renoncer à son statut de détentrice du pouvoir réel. Les coups d'Etat par les armes ou par les urnes, sont dans sa tradition. La philosophie du système politique en place, est que le président de la république choisi par les décideurs de l'armée, puis élu par un vote qui n'est qu'une simple formalité de confirmation, est placé durant son mandat sous leur haute surveillance, afin qu'il ne dévie pas de la mission qu'ils lui ont assignée, et qu'il ne lui reste plus selon la formule consacrée qu'à se soumettre ou se démettre.

Porté au pouvoir par les décideurs de l'armée, le président A. Bouteflika a fait des déclarations à géométrie variable, a dit dans la même forme une chose et son contraire. Il affirme son autonomie de décision par rapport au pouvoir réel, refuse d'être son otage et son exécutant. Y'a-t-il des divergences stratégiques au sommet de l'Etat ? Enfermer le pays dans un corset de fer, serait une erreur vite payée, par l'éclatement de l'armature elle-même.

Quelle peut être la crédibilité et la légitimité d'élections issues de la fraude ?

La fraude électorale bien intégrée dans les mœurs politiques du pays, est au rendez vous de toutes le sélections.

Les élections n'ont pas pour objet de choisir les dirigeants, car le choix se fait avant et ailleurs, mais seulement de tenter de les légitimer. L'Algérien ne peut avoir des droits la où il n'est pas élevé d'abord à la dignité de citoyen. Le plus grave n'est pas d'avoir des sujets, mais de les appeler citoyens. Aujourd'hui une nation de sujets est prête à devenir une nation de citoyens ; c'est la même pièce de théâtre politique qui est jouée à chaque élection, avec les mêmes acteurs, avec chaque fois un seul gagnant, le pouvoir. L'alternance est la seule protection possible contre les facilités et les tentations qu'entraine l'accoutumance au pouvoir. La dégradation politique et morale des institutions est due à son absence.

© 2008 Hoggar

La maladie du président

C'est un domaine où le bluff psychologique et l'intoxication font partie de la règle de jeu. Les Algériens s'interrogent sur la maladie du président ? Pour certains d'entre eux il est très malade, inapte à assumer sa tâche, retenu pour un troisième mandat dans le seul but de préparer sa succession. A-t-il la capacité physique d'exercer pleinement sa fonction ? Quelles sont les raisons du secret, du mystère qui entoure sa maladie ? Et toujours ces bruits, ces doutes, et en guise de réplique des démentis. La confiance du président dans son énergie, sa vigueur, dans ses facultés intellectuelles, constitue une réaction naturelle, humaine. Pour ses fans, ses admirateurs, très nombreux qui n'attendent que son signal, pour le suppléer de se sacrifier pour un troisième mandat, il est vif, en très bonne forme, et se trouve dans une remarquable condition physique et intellectuelle. Le président peut dire comme l'ancien roi d'Espagne : « Il n'y a pas d'abus de pouvoir en ce pays, il n'y'a que des abus d'obéissance. » Fidel Castro a renoncé à exercer sa fonction parce qu'il est malade.

Où en est l'Algérie qui accélère sa descente au purgatoire ? Que deviendra-t-elle dans les quatre mois à venir ? Quelle solution de rechange politique, qu'elle alternative ? Le jeu politique est verrouillé. Le système politique centralisé qui est à sa fin, est négateur des libertés. Il faut un changement radical dans le style et la méthode de gestion du pays, pour mettre un terme à la dégradation politique et morale des institutions, corrodées depuis 10 ans pas les clans du pouvoir, qui ne sont qu'une forme de tribalisme, qui ne reconnait que les intérêts de ses membres. Après une décennie d'un pouvoir politique totalitaire qui ne cesse de se renforcer, la souveraineté nationale et la citoyenneté, la liberté et la justice, car il n'y'a pas de liberté sans justice, ni de justice sans liberté, la séparation et l'équilibre des pouvoirs, la volonté de doter la fonction présidentielle de sa signification démocratique sans en diminuer la prééminence, de rendre au gouvernement ses prérogatives, de restituer au parlement ses pouvoirs et sa dignité, et à la justice son indépendance, sont le programme commun de l'opposition.

Il faut prendre le temps de réfléchir pour avancer dans la bonne direction, du fait que la politique a créée de par sa nature et son rôle, de vives tentions et des divisions entre les différents courants politiques, sociaux et culturels. La pensée politique n'est pas encore soucieuse de rigueur et de cohérence, n'incarne pas encore l'esprit de synthèse et de concorde, pour que les bombes à retardement ne contribuent pas à fragiliser l'avenir. Les contradictions existent, il faut les aborder de front sans biaiser avec la réalité. Il faut rester à l'écoute des pulsions de la société.

L'opposition va devoir épouser les problèmes, car elle n'aura d'audience et d'autorité que si elle offre des solutions, que si elle surmonte ses divergences, que si elle demeure unie, parle le même langage, que si elle est déterminée dans son ensemble et dans chacune de ses composantes, à définir les objectifs à atteindre et les méthodes qui permettront d'y parvenir. Elle doit se garder de deux dangers qui la menacent, le sectarisme et l'exclusion.

Il faut exclure l'exclusion, et être intolérant avec l'intolérance.

La démarcation se fait entre les démocrates et les faux démocrates, les républicains et les faux républicains, les islamiques et les faux islamiques. Le prix à payer pour une société de liberté et de justice, pluraliste, est l'apport de chacune et de chacun à ce foisonnement d'idées, d'initiatives, de propositions, d'expressions divergentes et contradictoires, qui libéreront les énergies de millions d'hommes et de femmes que le pouvoir actuel condamne à l'impuissance. C'est ensemble qu'on peut faire basculer

l'opinion publique, et ouvrir un espace de liberté dans les quatre mois à venir qui seront riches en événements, avec la volonté et la capacité d'agir en toute confiance et respect mutuel, afin que le peuple devienne le chef du futur. Il faut laisser dans un premier temps, les courants politiques, sociaux, culturels, les personnalités, les militants, s'exprimer, faire entendre leurs convictions et leurs idées. Il faudra ensuite coordonner toutes ces voix et écrits, en faire la synthèse, pour dégager les conditions du renouveau politique, et lancer un appel, pour rassembler les forces et les moyens du succès.

Un tel appel n'appartient pas à ses initiateurs, il appartient à ceux et à celles qui sur leurs lieux de travail, le reprennent à leur compte, et décident eux-mêmes de son utilisation, et de son adaptation. Celui qu'ils attendent et qui les attend pour agir ensemble, est peut être près d'eux. La transparence et la concertation dans l'élaboration de la prise de décision est une impulsion politique décisive.

Pour gagner il ne suffit pas de savoir se battre, il faut aussi et surtout se préparer d'abord, choisir ensuite soigneusement le lieu et le moment de l'action, de la confrontation politique. Quand il n'ya pas d'adhésion du peuple au pouvoir, il y'a résistance active mais aussi résistance passive, plus grave par le force d'inertie.

« Vous faites semblant de nous payer, nous faisons semblant de travailler », ont dit les travailleurs de Roumanie à Ceausescu.

L'analyse du mécanisme par lequel le pouvoir a été subtilisé au peuple, proclamé souverain par toutes les constitutions, a été faite un grand nombre de fois. La prochaine élection présidentielle posera un sérieux problème, car dans la mémoire collective des Algériens, le souvenir des fraudes électorales est encore vivace. L'élection est close quant à se résultats avant d'avoir commencée. Le scrutin comme d'habitude passera au mieux pour une formalité, au pire pour une farce électorale. Le chemin de la liberté n'est pas celui de la participation à des élections truquées, mais celui de l'abstention, du boycott, qui est une arme politique efficace.

© 2008 Hoggar

كلمة هاتفية للشيخ علي بن حاج
نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أولا وقبل كل شيء أشكر جميع الإخوة الحاضرين في هذه الندوة سائلا المولى تبارك وتعالى لنا ولهم التوفيق ونتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا الحضور يعمل لصالح الشعب الجزائري وانعتاقه من هذه السلطة الاستبدادية. وإنني أأسف شديد الأسف على أن لا أكون من الحاضرين بينكم، لأنه كما هو معروف نحن ممنوعون من حقوقنا السياسية والمدنية بما في ذلك جواز السفر، حيث نستطيع أن نخرج خارج الوطن، ونتحدث في موضوعات تهم البلاد والعباد.

أما فيما يخص موضوع التغيير فأرجو أن لا يكون على شكل تعديل وتغيير الدستور، هذا أسلوب في الحقيقة أكل عليه الدهر وشرب، فحتى الطُغاة في التاريخ كانت لهم دساتير، ولذلك نحن لا نُعرج كثيرا على موضوع الدستور. لأن هذه مهزلة ينبغي علينا أن لا نلتفت إليها كثيراً. حتى الشعب الجزائري في الحقيقة لا يلتفت إلى موضوع، لا إلى تعديل الدستور ولا إلى شيء آخر، ولذلك في أثناء موضوع تعديل الدستور، غالب الشعب الجزائري كان مهتما بانتخابات أوباما أكثر مما هو مهتم بموضوع تعديل الدستور عندنا.

أما موضوع التغيير فجميع العُقلاء يَودّون أن يكون التغيير سلمياً في أطر تكفل جميع الحريات لجميع التيارات الموجودة على الساحة. ولكن كما هو معروف أن بعض الأنظمة هي التي تفرض على معارضيها طريقة في التغيير قد لا تُحمد عُقباها، لأن هؤلاء المُعارضين لهم أيضا الحق في التواجد وفي المشاركة في الشأن العام في البلاد.

ولذلك وباختصار شديد وهذا موضوع في الحقيقة يحتاج إلى أكثر من ندوة ويحتاج إلى بحث عميق جدا في المدارس التغييرية عبر التاريخ كيف كانت تتم (عملية) تغيير الأنظمة لاسيما الأنظمة الاستبدادية التي لا تسمح للمعارضين بالمشاركة السياسية وإبداء رأيها في الشأن العام. لكن باختصار أستطيع أن أقول أن وسيلة التغيير ينبغي أن تنطلق من كون أن هذا النظام أصبح فاسداً ولا يمكن التغيير من داخله. ولا بد أن يكون التغيير من الخارج. والوسيلة التي أراها هي أن يجتمع جميع هؤلاء الذين يُعارضون النظام على قواسم مُشتركة، يكفي لو تكون هذه القواسم المُشتركة هي أن تكون هنالك الحريات العامة للجميع، هذه واحدة والثانية هي أن يكون هنالك برنامج على الصعيد السياسي والفكري والتربوي والتوجيهي لجماهير الأمة لإيقاظها، لاسيما في الجانب السياسي لأننا نعاني من أمية سياسية بحيث أصبحت هذه الأنظمة التي تحتكر المال وتحتكر القوة وتحتكر الإعلام، أصبحت تستطيع أن تُشغب على الأمة أو تجعلها في توجيه غير سليم ولذلك ينبغي أن يكون هنالك عمل موازي إعلامي وثقافي وتوجيهي وأن يكون صريحا وواضحا وقويا ولو كلف ذلك نوع من الابتلاء ونوع من المُضايقة والأذى، لأن هذه طريقة التغيير، لا بد للذي يدخل في هذا المجال أن يكون مُستعدا لكل مظالم السُلطة وقمعها ومنعها، ولا يحتاج إلى إذن من السلطة الطاغية أو السلطة المُستبدة لأن السلطة المُستبدة لن تأذن لك بأن تتحرك وأن تتكلم. فلا بد أن ندفع الضريبة وهي ضريبة لا بد منها للتغيير الحقيقي. هذا ما أستطيع أن أقوله في هذه العُجالة وإنّ هذا الموضوع خطير وهام وشامل، ويحتاج إلى أكثر من ندوة ويحتاج إلى أكثر من موقف.

هذا باختصار شديد ونسأل الله تبارك وتعالى لجميع الإخوة الحاضرين أن يوفقنا الله وإياهم إلى ما فيه خير البلاد والعباد وأن يُعطينا الصبر والقوة والشجاعة في الطرح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

Contribution écrite de M. Brahim Younessi
Activiste politique

Le changement est inévitable

Le changement désigne le passage d'un état vers un autre état. Les physiciens connaissent bien ce phénomène notamment en thermodynamique qui développe une image évolutive de l'univers. Les sciences sociales ont tenté de récupérer avec plus ou moins de bonheur les concepts d'enthalpie et d'entropie produit par cette branche de la physique pour tenter d'expliquer par l'effet du principe d'entropie la dégradation naturelle qui touche indubitablement les systèmes sociaux. Et face au chaos généré notamment par le temps, au désordre, la néguentropie, principe d'organisation du système, devient une nécessité pour produire de la cohésion et de l'ordre raisonnable fondé essentiellement sur les valeurs.

La sociologie s'est, quant à elle, donnée pour tâche fondamentale d'énoncer les lois du changement social. La loi des trois états d'Auguste Comte est connue de tous. Pour le philosophe positiviste, le changement est nécessairement une évolution, un progrès caractérisé par le passage de l'état théologique à l'état métaphysique puis à l'état positif qui correspond à l'âge de la science.

On ne peut expliquer autrement le changement que par la transformation ou la modification d'une chose, d'une situation, d'une personne, d'une société etc.

« Rien ne se perd, rien ne se crée, tout se transforme », disait le chimiste français Antoine Lavoisier. Et toute transformation, l'enthalpie de changement d'état, comme disent les physiciens, a besoin d'énergie et d'action pour se réaliser.

Pour rassurer tout le monde, je ne vise pas ici la révolution qui caractérise généralement un changement brutal et brusque de l'ordre établi. Mais l'on peut parler de révolution dès lors que se produit un changement profond, radical des structures politiques et sociales d'un Etat. Et c'est ce qui nous intéresse ici. Le choix du sujet de ce colloque est, me semble-t-il, assez éloquent parce qu'il traduit par le premier terme de son intitulé : « Perspectives de changement politique en Algérie » l'optimisme des organisateurs de cette rencontre à atteindre le changement, certes éloigné mais probable. Sans certitude, mais le changement a des chances de se produire. Edgar Morin dit qu'un « observateur impartial qui est dans un temps et dans un lieu, et qui dispose de bonnes informations sur le passé et les processus en cours du présent, peut projeter dans l'avenir ce qui lui semble probable. » L'absence de certitude laisse place dans le probable à l'aléatoire, au hasard alors que la nécessité et l'urgence exigent le changement. Le principe d'entropie aussi. Et en raison de ce principe, le système ne peut se transformer de lui-même, il ne peut pas changer alors qu'il faut absolument qu'il change. Nous savons que le changement ne se décrète pas, il faut donc l'aider à se produire, à se réaliser. Alors, comment l'aider et quels moyens utiliser ? Je m'empresse de dire, ici, avant de tenter une réponse, que nous avons du changement une conception forcément positive, bienfaitrice, libératrice ; nous voulons, en effet, transformer la société, changer une situation que nous jugeons mauvaise par une autre qui nous semble ou que nous croyons meilleure. Cependant, nous n'ignorons pas que le changement peut aussi avoir des effets néfastes, il peut être, dans son sens négatif, compris comme une altération, une inconstance, un avatar qui est quand même un événement fâcheux…

C'est dire toute la prudence que nous mettons pour parler du changement, bien que celui-ci, et nous le savons, procure souvent des avantages contrairement au statu quo qui profite presque toujours à

l'ordre établi, à ceux qui résistent au changement. Et la résistance au changement, lorsque celle-ci vient des forces sociales, est souvent motivée par la peur de l'insécurité, la méfiance et surtout l'incertitude et l'inconnu. Le changement est presque toujours considéré comme hasardeux, les conservatismes, les habitudes et les intérêts pèsent énormément dans le choix de résister à toute transformation. Comme disait Jean Monnet, « les hommes n'acceptent le changement que dans la nécessité et ils ne voient la nécessité que dans la crise. »

Or, la crise est là. L'Algérie la vit depuis fort longtemps. L'échec au milieu des années 1970 du projet de modernisation de l'économie par industrialisation accélérée avait déjà entrouvert la porte du changement, sinon à une période de transition que le pouvoir a vite fait de refermer pour cause de menace à nos frontières avec l'affaire du Sahara Occidental.

Rendu, potentiellement possible d'avoir lieu, le changement attend encore son heure malgré les nombreuses convulsions qui ont agité le pays. Une succession de troubles politiques majeurs (1980 Kabylie, 1986 Constantine, Sétif, 1988 tout le pays s'embrase, 1992 début de la violence) n'ont pas eu raison d'un pouvoir autiste d'accompagner le changement dont il sait pourtant que la nécessité finira, à court ou moyen terme, par l'imposer. La brèche ouverte en février 1989 n'a pas fondamentalement changé la matrice du pouvoir qui continue de contrôler toutes les ressources et d'utiliser tous les moyens, y compris la force armée, comme en octobre 1988, pour assurer son maintien à la tête de l'Etat.

Le passage d'une société d'autorité à une société de libertés a du mal à se faire sans heurts, sans violence et sans drame. A chaque fois que le pays s'est approché d'un changement pacifique du système, le pouvoir dans toutes ses composantes a choisi la confrontation pour répondre aux velléités démocratiques de la société. Le pire de la politique est la politique du pire, source de chaos et de désordre, menée par un pouvoir qui se trouve face à des contestations sociales en gestation à cause, curieux retournement de situation, de l'embellie financière du pays procurée par l'extraordinaire et incroyable flambée des prix des hydrocarbures. Paradoxalement, cette aisance financière marque l'évanescence de l'Etat et l'absence de toute politique publique face aux attentes et aux multiples demandes de la société. L'accumulation des problèmes à la fois

- d'ordre politique, le verrouillage de cette ressource pose indéniablement la question lancinante de l'exercice de la volonté populaire que le président de la République vient de bafouer en procédant à la révision de la Constitution qui lui donne désormais le droit de briguer un troisième mandat,

- d'ordre économique, cette ressource est livrée à l'incohérence, à l'anarchie et au désordre, chacun, ici, connaît les performances négatives et régressives de l'économie algérienne que ternit l'image de ces « harraga » qui fuient le chômage et la misère,

- d'ordre social, cette ressource est porteuse d'explosion, c'est une poudrière qui peut prendre feu à tout moment, les manifestations syndicales se multiplient, les jeunes qui ne tentent pas l'aventure de la mer crient leur désespoir et se retrouvent souvent condamnés pour « trouble à l'ordre public » à des peines de prison, toutes les catégories socioprofessionnelles souffrent de la faiblesse de leur pouvoir d'achat,

- d'ordre culturel, cette ressource est tout aussi bloquée, la quête d'identité des Algériens est toujours prégnante, elle n'a pas perdu de son acuité, elle peut servir de détonateur aux autres ressources, caractérise l'évolution entropique du système qui devient de plus en plus instable du fait de l'état de délabrement du pays et du désordre qui y règne.

Alors, je reviens à mon interrogation, comment l'aider à changer et quels moyens utiliser ? La construction d'une opposition crédible, sérieuse, travailleuse, me semble être un moyen, je n'ai pas dit le seul moyen, de rendre le changement non seulement possible mais inévitable.

© 2008 Hoggar

البيان الصحفي

Communiqué
Declaración
Kommuniqué

ندوة حول آفاق التغيير السياسي في الجزائر

جنيف، 15 نوفمبر 2008

عقد مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة في جنيف من 13 إلى 15 نوفمبر 2008 ندوة حول «آفاق التغيير السياسي في الجزائر». وهدفت الندوة إلى معاينة الأوضاع الراهنة في الجزائرومناقشة قضية التغيير من أجل إرساء دولة العدل التي تضمن كرامة وحريات الجزائريين، على أيادي قوى سياسية خارجة عن سيطرة النظام وبالطرق اللاعنفية.

وشارك في الندوة عدد من الشخصيات الجزائرية السياسية والنقابية والإعلامية والفكرية ذات التوجهات المختلفة، منهم السادة والسيدات: عبدالحميد مهري، جمال الدين بن شنوف، أحمد بن محمد، مالك جودي، مراد دهينة، محمد العربي زيتوت، ياسين سعدي، صلاح الدين سيدهم، لهواري عدي، عباس عروة، نصيرة غزلان، سعد لوناس، سعيد مرسي، رشيد مصلي، رشيد معلاوي، يوسف نجادي.

واختتمت الندوة بمحاضرة عامة عن نفس الموضوع حضرها جمع من الجزائريين والمهتمين بالشأن الجزائري وعدد من الصحفيين، طرحت خلالها جملة من التساؤلات تمحورت كلها عن خطورة ما آلت إليه الأوضاع في الجزائر. كما توجت أعمال الندوة بالبيان الملحق.

بيان

بدعوة من مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة اجتمع عدد من الشخصيات الجزائرية من بينهم السادة عبد الحميد مهري، جمال الدين بن شنوف، مالك جودي، مراد دهينة، محمد العربي زيتوت، ياسين سعدي، صلاح الدين سيدهم، لهواري عدي، عباس عروة، سعد لوناس، رشيد مصلي، يوسف نجادي، للمشاركة في ندوة قصد معاينة الأوضاع الراهنة في الجزائر ومناقشة آفاق التغيير السياسي بها.

وقد اتفق السادة المذكورة أسماؤهم أعلاه على ما يلي:

1. الانشغال البالغ بتدهور الأوضاع والمخاطر التي تهدد الجزائر على أكثر من صعيد؛
2. عجز النظام القائم عن حل مشاكل البلاد وإعادة الثقة والأمل للمواطن؛
3. ضرورة تغيير نظام الحكم، الذي هو مطلب شعبي واسع وملح؛
4. ضرورة أن يكون هذا التغيير جذريا وتوافقيا وبالطرق السلمية؛
5. ضرورة اشتراك كل القوى المؤمنة بهذا التغيير مهما كانت أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية ومجال نشاطها الفئوي؛
6. الاعتقاد بأن بيان أول نوفمبر يمكن أن يكون أساسا لإطار وطني شامل بعد قراءة توافقية معمقة تهدف لتجديده وتحيينه؛
7. التأكيد أن هذا التغيير يتطلب ديناميكية سياسية واجتماعية تكون نتيجة التشاور والتنسيق والعمل المشترك بين كل الإرادات الخيرة.

ويرحب الحاضرون بتعدد المبادرات الداعية لهذا التغيير ويدعون إلى تكاثرها في مختلف الأوساط والمستويات والفئات الاجتماعية.

ويؤكد الحاضرون قدرة الشعب الجزائري على تجاوز الأزمة التي طال أمدها وبناء دولة القانون التي ضحى في سبيلها أجيال من الشهداء والمناضلين.

حرر في جنيف
15 نوفمبر 2008

© 2008 Hoggar

Colloque sur les « Perspectives de changement politique en Algérie »

Genève, le 15 novembre 2008

Le Centre d'Etudes de la Paix de la Fondation Cordoue a organisé à Genève les 13-15 novembre 2008 un colloque sur les « Perspectives de changement politique en Algérie ». Le but de ce colloque était de faire le constat de la situation actuelle en Algérie et d'explorer les possibilités d'instaurer un Etat de droit qui garantit la dignité et la liberté aux Algériens, par des forces politiques échappant à l'emprise du pouvoir et usant des méthodes non violentes.

Plusieurs personnalités politiques, syndicalistes, journalistes et intellectuels algériens de divers horizons ont participé à cette rencontre, notamment Madame et Messieurs Abdelhamid Mehri, Lahouari Addi, Abbas Aroua, Djamel Benchenouf, Ahmed Benmohammed, Mourad Dhina, Malik Djoudi, Nacéra Ghozlane, Saâd Lounès, Rachid Malaoui, Rachid Mesli, Saïd Morsi, Youcef Nedjadi, Yacine Saadi, Salaheddine Sidhoum, Mohamed-Larbi Zitout.

Le colloque a été suivi d'une conférence-débat publique sur le même thème qui a attiré de nombreux Algériens et observateurs qui s'intéressent à l'Algérie et plusieurs journalistes. La plupart des questions posées lors de cette conférence ont porté sur la gravité de la situation en Algérie. Le colloque a été couronné par le communiqué ci-joint.

Communiqué

Invités par le Centre d'Etudes de la Paix de la Fondation Cordoue, un nombre de personnalités algériennes dont Messieurs Abdelhamid Mehri, Lahouari Addi, Abbas Aroua, Djamel Benchenouf, Mourad Dhina, Malik Djoudi, Saâd Lounès, Rachid Mesli, Youcef Nedjadi, Yacine Saadi, Salaheddine Sidhoum, Mohamed-Larbi Zitout, ont participé à un colloque en vue d'examiner la situation actuelle en Algérie et discuter les perspectives de changement politique dans ce pays.

Les personnalités susmentionnées se sont accordées pour :

1. Exprimer leurs vives préoccupations quant à la dégradation de la situation et les dangers qui menacent le pays sur plusieurs plans ;

2. Constater l'incapacité du pouvoir en place à résoudre les problèmes du pays et à redonner confiance et espoir aux citoyens ;

3. Insister sur la nécessité d'un changement du régime, qui constitue une revendication populaire urgente ;

4. Insister pour que ce changement soit radical, consensuel et non-violent ;

5. Insister sur la nécessité de la participation de toutes les forces qui aspirent à ce changement, et ce quelles que soient leurs idéologies, leurs tendances politiques ou leurs secteurs d'activité ;

6. Considérer que la proclamation du 1er Novembre 1954 peut être un socle pour un cadre national global après soumission à une relecture approfondie et consensuelle qui vise sa réactualisation ;

7. Considérer que ce changement exige une dynamique politique et sociale qui soit la résultante d'une consultation, d'une coordination et d'une action commune de toutes les bonnes volontés.

Elles soutiennent les initiatives qui revendiquent ce changement et appellent à ce qu'elles se multiplient à tous les niveaux, et dans tous les segments de la société.

Elles réaffirment leur confiance en la capacité du peuple algérien à dépasser la crise qui a trop duré et à construire l'Etat de droit pour lequel des générations de martyrs et de militants se sont sacrifiés.

Fait à Genève, le 15 novembre 2008

© 2008 Hoggar

« Perspectives for political change in Algeria »

Geneva, 15 November 2008

The Centre for Peace Studies of the Cordoba Foundation organised on 13-15 November 2008, in Geneva, a meeting on the « Perspectives for political change in Algeria ». The object of the conference was to assess the current situation in Algeria and explore how the political forces outside the control of the regime may bring about the rule of law, using non-violent methods, in order to restore the dignity and freedom of Algerians.

A number of political figures, labour union leaders, journalists and academics, representing the various political trends in the country, took part in this event, including Abdelhamid Mehri, Lahouari Addi, Abbas Aroua, Djamel Benchenouf, Ahmed Benmohammed, Mourad Dhina, Malik Djoudi, Nacéra Ghozlane, Saâd Lounès, Rachid Malaoui, Rachid Mesli, Saïd Morsi, Youcef Nedjadi, Yacine Saadi, Salaheddine Sidhoum, and Mohamed-Larbi Zitout.

The meeting was concluded with an open talk and public debate, on the same theme, which was attended by Algerian expatriates as well as a number of observers and journalists interested in Algerian affairs. Most of the questions raised at the public talk dealt with concerns about the seriousness of the situation.

The conference participants issued the following communiqué:

Communiqué

Invited by The Centre for Peace Studies of the Cordoba Foundation, a number of Algerian figures, including Abdelhamid Mehri, Lahouari Addi, Abbas Aroua, Djamel Benchenouf, Mourad Dhina, Malik Djoudi, Saâd Lounès, Rachid Mesli, Youcef Nedjadi, Yacine Saadi, Salaheddine Sidhoum, and Mohamed-Larbi Zitout, took part in a meeting in order to assess the current situation in Algeria and discuss the Perspectives for political change in the country.

The above-mentioned participants agreed:

1. To express their strong concerns about the country's worsening situation and the threats it faces at various levels;

2. That the regime in place is incapable of solving the problems of the country and unable to restore the citizens' trust and hope;

3. On the need for a regime change which remains a pressing popular demand;

4. That the process of change must be radical, consensual and non-violent;

5. On the need to involve all political forces aspiring for this change, whatever their ideologies, political trends or area of activity;

6. That the proclamation of 1st November 1954 may be the basis for a wide-ranging national framework once it is updated through a thoughtful and consensual re-interpretation;

7. That this change requires the political and social dynamics resulting from the consultation, coordination and joint action of all those willing to put the country right;

They support all the initiatives demanding this change and call for their expansion to all levels and segments of society.

They reaffirm their confidence in the Algerian people's ability to solve this crisis and establish the rule of law for which generations of martyrs and activists have sacrificed themselves.

Geneva, 15 November 2008

© 2008 Hoggar

Declaración

Los participantes en el coloquio sobre las perspectivas del cambio político en Argelia:

1. Expresan su viva preocupación por la degradación de la situación y los peligros que acechan al país en diferentes aspectos

2. Constatan la incapacidad del poder actual para resolver los problemas del país y dar confianza y esperanza a sus ciudadanos

3. Insisten en la necesidad de un cambio de régimen, lo que constituye una reivindicación popular

4. Insisten en que dicho cambio debe ser radical, consensual y no violento

5. Insisten en la necesidad de la participación de todas las fuerzas que aspiran al cambio, cualquiera sea su ideología, su tendencia política o su sector de actividad

6. Consideran que la proclamación del 1º de Noviembre de 1954 puede ser la base para un marco nacional global, después de que se proceda a una relectura seria y consensual tendiente a su actualización.

7. Consideran que este cambio exige una dinámica política y social que derive de la consulta, de la coordinación y de una acción común de todas las buenas voluntades.

Apoyan todas las iniciativas que reivindican dicho cambio y llaman a multiplicarlas a todos los niveles y en todos los sectores sociales.

Reafirman su confianza en la capacidad del pueblo argelino para superar la crisis que ha durado ya demasiado y construir el Estado de derecho por el que generaciones de mártires y militantes se han sacrificado.

Ginebra, 15 de Noviembre de 2008

© 2008 Hoggar

Kolloquium über die «Perspektiven für politischen Wechsel in Algerien»

Genf, den 15. November 2008

Das Centre d'Etudes de la Paix de la Fondation Cordoue hat in Genf vom 13. bis 15. November 2008 ein Kolloquium über die «Perspektiven für politischen Wechsel in Algerien» organisiert. Die Zielsetzung dieses Kolloquiums war eine Bilanz über die aktuelle Situation zu ziehen und sich eingehend mit den Möglichkeiten der Erstellung eines Rechtsstaates zu befassen, der den Algeriern Würde und Freiheit durch politische Kräfte garantiert, die dem politischen Druck entgehen und die von gewaltfreien Methoden Gebrauch machen.

Mehrere politische Persönlichkeiten, Gewerkschafter, algerische Journalisten und Intellektuelle aus verschiedenen Kreisen haben an dieser Begegnung teilgenommen, vor allem, die Herren Abdelhamid Mehri, Lahouari Addi, Abbas Aroua, Djamel Benchenouf, Ahmed Benmohammed, Mourad Dhina, Malik Djoudi, Frau Nacéra Ghozlane, Saâd Lounès, Rachid Malaoui, Rachid Mesli, Saïd Morsi, Youcef Nedjadi, Yacine Saadi, Salaheddine Sidhoum und Mohamed-Larbi Zitout.

Dem Kolloquium folgte eine öffentliche Podiumsdiskussion über das gleiche Thema, an der zahlreiche Algerier und Beobachter, die sich für Algerien interessieren teilgenommen haben und auch etliche Journalisten. Die gestellten Fragen während dieser Konferenz bezogen sich in der Mehrheit auf den Ernst der Situation in Algerien. Das Kolloquium ist durch das beifolgende Kommuniqué besiegelt worden.

Kommuniqué

Die vom Centre d'Etudes de la Paix de la Fondation Cordoue eingeladenen algerischen Persönlichkeiten, vor allem, die Herren Abdelhamid Mehri, Lahouari Addi, Abbas Aroua, Djamel Benchenouf, Mourad Dhina, Malik Djoudi, Saâd, Lounès, Rachid Mesli, Youcef Nedjadi, Yacine Saadi, Salaheddine Sidhoum und Mohamed-Larbi Zitout, haben an einem Kolloquium teilgenommen, um die aktuelle Situation in Algerien aufmerksam zu betrachten, und um über die Perspektiven eines politischen Wechsels in diesem Land zu diskutieren.

Die oben erwähnten Persönlichkeiten sind sich einig über:

1. Äusseren Ihre heftige Besorgnis, in Bezug auf die Verschlechterung der Situation und über die Gefahren, die das Land auf mehren Ebenen bedrohen;

2. Stellen die Unfähigkeit der amtierenden Regierung fest, die Probleme des Landes zu lösen und den Bürgern Vertrauen und Hoffnung wiederzugeben;

3. Bestehen auf die Notwendigkeit eines Regimewechsels, der eine dringliche populäre Forderung darstellt;

4. Bestehen auf einen radikalen, konsensuellen und gewaltlosen Wechsel;

5. Bestehen auf die Notwendigkeit der Teilnahme von allen Kräften, die nach diesem Wechsel streben, ganz gleich, welche ihre Ideologien, ihre politischen Tendenzen oder ihre Aktivitätsbereiche sind;

6. Betrachten, dass die Verkündigung vom 1. November 1954, nach erneuter Einreichung zur gründlichen und konsensuellen Lektüre, die ihre Wiederaktualisierung anstrebt, eine Basis für einen globalen nationalen Rahmen sein kann;

7. Betrachten, dass dieser Wechsel eine politische und soziale Dynamik verlangt, die die Folge einer Konsultation, einer Koordination und der gemeinsamen Aktion aller Gutwilligen ist.

Sie unterstützen die Initiativen, die diesen Wechsel fordern und rufen dazu auf damit diese Initiativen, auf allen Ebenen und in allen Segmenten der Gesellschaft, zunehmen.

Sie bestätigen ihr Vertrauen in die Fähigkeit des algerischen Volkes, die zu lange andauernde Krise zu übertreffen und einen Rechtsstaat zu errichten, für den Generationen von Märtyrern und Aktivisten sich geopfert haben.

Datum des Inkrafttretens: Genf am 15. November 2008

© 2008 Hoggar

صور من الندوة

Photographies

عبد الحميد مهري و سعيد مرسي

Saïd Morsi, Abdelhamid Mehri

مراد دهينة ورشيد معلاوي ونصيرة غزلان

Nacéra Ghozlane, Rachid Malaoui, Mourad Dhina

© 2008 Hoggar

ممثلو مؤسسة قرطبة: يوسف نجادي و عباس عروة و عمر قيدوم

Les trois représentants de la Fondation Cordoue :
Amor Guidoum, Abbas Aroua et Youcef Nedjadi

في الخلف: محمد العربي زيتوت و صلاح الدين سيدهم و مالك جودي و رشيد مصلي و عبد الوهاب الذهبي

En arrière plan : Mohammed-Larbi Zitout, Salaheddine Sidhoum, Malik Djoudi, Rachid Mesli, Abdelwahab Dehbi (de la Fondation Cordoue)

© 2008 Hoggar

عبد الحميد مهري و سعيد مرسي و مراد دهينة و رشيد معلاوي و نصيرة غزلان

Nacéra Ghozlane, Rachid Malaoui, Mourad Dhina,
Saïd Morsi, Abdelhamid Mehri

الصف الأمامي: صلاح الدين سيدهم و جمال الدين بن شنوف و عبد الحميد مهري،

الصف الخلفي: أحمد بن محمد و محمد العربي زيتوت و سعيد مرسي

Premier plan : Abdelhamid Mehri, Djamaleddine Benchennouf (de dos), Salaheddine Sidhoum (de dos) *Deuxième plan :* Saïd Morsi, Mohammed-Larbi Zitout, Ahmed Benmohammed. *Au fond:* Nacéra Ghozlane (de dos), Abbas Aroua, Youcef Nedjadi, Abdenour Abdelli

© 2008 Hoggar

صلاح الدين سيدهم و مراد دهينة

Salaheddine Sidhoum en compagnie de Mourad Dhina

انطباعات بعد الندوة

Quelques impressions de l'après-conférence

صلاح الدين سيدهم و الهواري عدي و عباس عروة و عبد الحميد مهري و جمال الدين بن شنوف

Djamaleddine Benchennouf, Abdelhamid Mehri,
Abbas Aroua, Lahouari Addi, Salaheddine Sidhoum

نصيرة غزلان و محمد العربي زيتوت و صلاح الدين سيدهم و الهواري عدي

و عباس عروة و عبد الحميد مهري و جمال الدين بن شنوف و أحمد بن محمد

Ahmed Benmohammed, Djamaleddine Benchennouf,
Abdelhamid Mehri, Abbas Aroua, Lahouari Addi,
Salaheddine Sidhoum, Nacéra Ghozlane

© 2008 Hoggar

التغطية الصحفية للندوة
Articles de presse

المشاركون في ندوة مؤسسة قرطبة السويسرية يدعون إلى التغيير السياسي في الجزائر

خدمة *قدس برس*، الأحد 16 تشرين ثاني (نوفمبر) 2008

أنهى المشاركون في ندوة مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة في جينيف أمس السبت (11/15) حول "آفاق التغيير السياسي في الجزائر"، أعمالهم بالدعوة إلى تكثيف الجهود من أجل دعم جهود التغيير السياسي السلمي في الجزائر حفظا لأمن البلاد ووحدتها واستقرارها.

وكشف مدير مؤسسة قرطبة في جينيف عباس عروة النقاب في تصريحات خاصة لـــ "قدس برس" عن سيطرة حالة من الخوف على المشاركين على مستقبل الجزائر، في ظل تردي الأوضاع المعيشية وضيق مساحة التعبير السياسي، وقال: "لقد حذر المشاركون في ندوتنا أن الخطر في الجزائر تجاوز الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى الوطن في حد ذاته، فقد كانت هنالك قناعة لدى الجميع من أن النظام بتركيبته الحالية يشكل خطرا على وحدة التراب الجزائري، ولذلك فإن المشاركين دقوا ناقوس الخطر من أجل تغيير سياسي يحفظ وحدة الجزائر وسيادة ترابها".

وأشار عروة إلى أن المشاركين حذروا من صوملة أو عرقنة الجزائر، وقال: "لقد تركزت النقاشات بين المشاركين حول الأمور الجوهرية، ولم نناقش التفاصيل اليومية كالتعديل الدستوري وغيره، لأن هذه أمور تتعدى شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتتصل بقدرة نظام قابل للتجدد والتناسخ بشكل عجيب".

وأكد عروة أن عقد مؤسسة قرطبة لندوة حول الجزائر ودعوتها لمشاركين يمثلون مختلف التوجهات السياسية الجزائرية، يأتي ضمن اهتمامات المؤسسة الرامية لتعميق الحوار بين الشرق والغرب بما يدعم الاستقرار والسلام، وقال: "مؤسسة قرطبة هي مؤسسة سويسرية تعمل وفق القانون السويسري، وعلى رأسها مجلس أمناء من عشرة أشخاص فرنسيين وسويسريين واسبانيين وجزائريين وغيرهم، وهم يشتركون جميعا في فكرة مد جسور بين العالمين العربي والغربي، وقد عقدنا هذه الندوة حول الجزائر في سويسرا لسببين: لأن المؤسسة سويسرية أولا، ولأن عقد ندوة بمثل هذا الحجم من الحضور، الذي كان ممثلا لمختلف التوجهات الفكرية والحقوقية والمدنية الجزائرية غير ممكن في الجزائر ثانيا".

ونفى عروة أن يكون حاضرا لدى أي من القائمين على تنظيم الندوة أو المشاركين فيها، أي إشارة إلى الاستقواء بالأجنبي على الداخل، وقال: "لم يكن من الوارد لا لدى مؤسسة قرطبة أو لدى المشاركين في الندوة حضور الدعم الخارجي، فقد أكد المشاركون أن التغيير في الجزائر مهمة جزائرية تتم بأيد جزائرية، وأنهم لا يريدون التحرر من نظام فاسد بالسقوط في يد قوى خارجية، وكل المشاركين من الوطنيين".

وعما إذا كان حضور الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري يعكس رأيا عاما لدى جبهة التحرير الوطني، قال عروة: "بالنسبة لحضور الرمز الوطني عبد الحميد مهري للندوة، يأتي من منطلق تجربته السياسية الطويلة وحيوية تفكيره السياسي والنضالي، وهو ليس فقط من رجالات حزب جبهة التحرير الوطني بل هو ملك للشعب الجزائري بالكامل، ونعتقد أن حضوره يعكس توجه غالبية قواعد جبهة التحرير الوطني، التي انحازت قيادتها منذ ابعاد مهري عن أمانتها العامة إلى السلطة، وأصبحت خاضعة لها"، على حد تعبيره.

© 2008 Hoggar

وكانت الندوة التي شاركت فيها عدد من الشخصيات الجزائرية السياسية والنقابية والإعلامية والفكرية ذات التوجهات المختلفة، منهم السادة والسيدة: عبد الحميد مهري، جمال الدين بن شنوف، أحمد بن محمد، مالك جودي، مراد دهينة، محمد العربي زيتوت، ياسين سعدي، صلاح الدين سيدهم، لهواري عدي، عباس عروة، نصيرة غزلان، سعد لوناس، سعيد مرسي، رشيد مصلي، رشيد معلاوي، يوسف نجادي، والرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشيخ علي بن حاج، قد اختتمت أعمالها ببيان أعرب فيه المشاركون عن انشغالهم البالغ بتدهور الأوضاع والمخاطر التي تهدد الجزائر على أكثر من صعيد؛ وعجز النظام القائم عن حل مشاكل البلاد وإعادة الثقة والأمل للمواطن؛ وضرورة تغيير نظام الحكم، الذي هو مطلب شعبي واسع وملح، على حد تعبير البيان.

وفيما بدا أنه فقدان للأمل في الإصلاح من داخل النظام الحالي شدد الموقعون على البيان على أن يكون هذا التغيير جذريا وتوافقيا وبالطرق السلمية، ودعوا إلى إشراك كل القوى المؤمنة بهذا التغيير مهما كانت أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية ومجال نشاطها الفئوي، وأشاروا إلى أن بيان أول نوفمبر يمكن أن يكون أساسا لإطار وطني شامل بعد قراءة توافقية معمقة تهدف لتجديده وتحيينه، عبر ديناميكية سياسية واجتماعية تكون نتيجة التشاور والتنسيق والعمل المشترك بين كل الإرادات الخيرة، كما قال البيان.

المصدر:

http://www.qudspress.com/look/sarticle.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=48180&NrIssue=1&NrSection=3

تعديل الدستور يفجر "تسونامي" سياسي بالداخل و"طيكوك" انتخابي بالخارج

جمال لعلامي

يومية *الشروق*، 16 نوفمبر 2008

فجر تعديل الدستور "تسونامي" سياسي بالداخل والخارج، وسط الطبقة السياسية والأحزاب وكذا "الشخصيات الوطنية"، فبينما اصطف التحالف الرئاسي مدعوما بأحزاب أخرى وبالجمعيات والمنظمات الجماهيرية، اختار عدد من "المتقاعدين" سياسيا و"المعارضين" للسلطة وتوجهاتها، عقد لقاءات "ائتلافية" بصالونات أجنبية، بحثا عن "بدائل وحلول" للأزمة في الجزائر، وتنقيبا عن "موقف موحد" من التعديل الدستوري الأخير.

داخليا، تحركت بقايا "المليشيات" السياسية المعارضة لتعديل دستور 96، في وقت صوتت فيه الأغلبية الساحقة من البرلمان على التعديلات التي أعلنها الرئيس بوتفليقة، وموازاة مع ذلك، اندلعت معركة مكتومة بين الحلفاء والشركاء، سواء داخل التحالف الرئاسي أو خارجه أو على مستوى الحكومة، بسبب حقائب نائب أو نواب الوزير الأول، المستحدثة في التنقيحات الدستورية الأخيرة، قبل أن يتأكد رسميا لجوء الرئيس إلى تجديد الثقة في أحمد أويحيى كوزير أول، دون تعيين نائب أو نواب له.

وفيما يبقى التنافس محموما بالداخل بين الأحزاب المشكلة للجهاز التنفيذي والهيئة التشريعية، محصورا تقريبا على عضوية البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة وكذا الحكومة، قبل وبعد تنظيم أي استحقاق انتخابي-(محليات، تشريعيات، رئاسيات)- فإن "الحرب" تظل حسب ما تسجله أوساط مراقبة، مفتوحة على المستوى الخارجي، من طرف مجموعة من المبحوث عنهم أصابهم "الطيكوك" الانتخابي قبل الموعد، وكذا الشخصيات السياسية التي "يستنجد" بها هؤلاء لتدعيم مواقفهم وتحقيق أرضية سياسية ومطلبية وتعويم مثل هذه اللقاءات بوجوه مستقرة بالجزائر وعلاقاتها "مستتبة" نوعا ما مع الحكم، وذلك بغرض إبعاد شبهة "التحريك الأجنبي" عنها، تظل هذه "الحرب" – حسب الحكمة المعروفة- يديرها أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض لصالح أشخاص يعرفون بعضهم البعض جيدا!

وقد جاء تغيير منصب أويحيى من رئيس للحكومة إلى وزير أول، في وقت كان فيه هذا القرار منتظرا، غير أن عدم تعيين نائب أو نواب للوزير الأول، الحقيبة التي رفضها البعض مسبقا (بلخادم)، وطالب بها آخرون (سلطاني)، أعاد فتح الباب واسعا، فهل هذا الإجراء مجرد تأجيل فقط، حيث لا يستبعد الإعلان لاحقا عن نائب أو نواب الوزير الأول، بعد إجراء اتصالات و"مفاوضات" مع الشخصيات المراد لها أن تكون في هذا المنصب، وليس الوجوه التي تبحث عنها وتطلبها علنا؟

ويرى مراقبون أن ما حدث أمس، يبقى إجراء طبيعيا وقانونيا، طالما أن التعديل الدستوري لم يشر بأي حال من الأحوال إلى حتمية وإلزامية تعيين نائب أو عدة نواب للوزير الأول، وإنما استعمل مصطلح "يمكن"، أي أنه أبقى على مختلف الاحتمالات والسيناريوهات والخيارات قائمة بطريقة دستورية، في يد رئيس الجمهورية، الذي بإمكانه استعمال صلاحياته مستقبلا في تعيين نائب للوزير الأول أو عدة نواب، عندما يرى ضرورة لذلك، أو حين يقترحها منه أويحيى!

ويتضح حسب مراقبين من خلال "التغيير" الذي أجراه أمس الرئيس بوتفليقة، أن ذلك كان مجرد الشروع الفعلي في تطبيق مضمون دستور 2008 المصادق عليه الأربعاء الماضي، كما يتبين أن لا التعديل أو التغيير الحكومي، جزئيا كان أو جذريا، يشكل في الوقت الراهن أولوية أو انشغالا في أجندة رئيس الدولة الذي احتفظ بأويحيى و"سرح" بوكرزازة واستخلفه ظاهريا بعزالدين ميهوبي، لكن ليس كوزير ولكن ككاتب دولة مكلف بالاتصال، في حكومة يرأسها الأرندي الذي استرجع لسان حالها بعد ما كان في فم الأفلان، وهذا ستة أشهر قبل الانتخابات الرئاسية!

© 2008 Hoggar

شخصيات جزائرية معارضة تسعى لتغيير سياسي سلمي

كامل الشيرازي

يومية *إيلاف* الالكترونية، الأحد 16 نوفمبر 2008

أبدت كوكبة من الشخصيات السياسية الجزائرية المعارضة، السبت، عزمًا على تحقيق ما سمته "تغيير سلمي" للأوضاع في الجزائر، وأتت هذه الدعوة متزامنة مع التطورات التي شهدتها الجزائر خلال 72 ساعة، إثر نجاح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تمرير تعديلاته الدستورية برلمانيًا دون عناء، وما أعقب حسم مسألة استمرار بوتفليقة رئيسًا للجزائر من جدل وتضارب.

وجاء في بيان تلقت "إيلاف" نسخة منه، أن ندوة حول "آفاق التغيير السياسي في الجزائر"، أقيمت في جنيف السويسرية أواخر الأسبوع الماضي، بمبادرة من مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة، وشاركت في الموعد المذكور عديد الوجوه البارزة على غرار عميد السياسيين الجزائريين "عبد الحميد مهري" إضافة إلى د/أحمد بن محمد، مراد دهينة، صلاح الدين سيدهم، الهواري عدي، سعيد مرسي، رشيد معلاوي وغيرهم.

وأفيد أنه غداة استعراض الحضور للوضع الراهن في الجزائر، ناقش منشطو الندوة قضية التغيير السياسي بواسطة طرق غير عنفية، ليخلص هؤلاء إلى تبني أرضية تتكئ على بيان أول نوفمبر 1954 الذي مثل مرجعية الثوار الجزائريين قبل نصف قرن، ورأى عرابو الندوة أنه يمكن بعث إطار وطني شامل بعد قراءة توافقية معمقة تهدف لتجديده وتحيينه؛ من خلال تفعيل كل القوى المؤمنة بهذا التغيير مهما كانت إيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية ومجال نشاطها الفئوي.

وقدرت الشخصيات المعارضة أن "الأوضاع باتت متدهورة" في الجزائر، وجزمت بـــ"عجز النظام القائم عن حل مشاكل البلاد وإعادة الثقة والأمل للمواطن" على حد ما ورد في البيان، لذا ألحت تلك الشخصيات على حساسية تغيير نظام الحكم، وجعل هذا التغيير جذريًا وتوافقيًا وبالطرق السلمية، من خلال توخي ديناميكية سياسية واجتماعية متكاملة.

ويعقد مراقبو الشأن السياسي في الجزائر، مقارنة بين اجتماع جنيف ومبادرة "العقد الوطني" التي توجت اجتماع روما في خريف العام 1995، من حيث أن الخرجة الجديدة تضاهي ما كان قبل 13 سنة، حينما سعت 10 زعامات معارضة آنذاك لطرح مبادرة سلمية تنهي حمام الدم الذي أثخن جراحات الجزائر أواسط تسعينات القرن الماضي، بيد أن الحكومة الجزائرية وقتئذ وعلى لسان الوزير الأول الحالي "أحمد أويحيى" اعتبرت ذاك الحراك "لا حدث"، ولا يبدي متابعون تفاؤلاً بتغيير السلطات في الـــ 2008 لتعاطيها مع أرضية مهري ورفاقه، في وقت تُطرح كثير من الأسئلة عن مرحلة ما بعد اجتماع جنيف، وهل سيكون هناك سيناريو مثير للاهتمام عشية تنظيم الانتخابات الرئاسية في أبريل/نيسان القادم.

المصدر:
http://www.elaph.com/Web/Politics/2008/11/383093.htm

© 2008 Hoggar

المعارضة الجزائرية تطالب بتغيير سلمي لأحوال البلاد

تامر أبو العينين– جنيف

موقع *الجزيرة نت*، 20 نوفمبر 2008

تزامن الإعلان عن تغيير الدستور الجزائري وتعيين أحمد أويحيى في منصب الوزير الأول (رئيس الوزراء) مع انعقاد ندوة مؤسسة قرطبة السويسرية غير الحكومية لمناقشة الأوضاع العامة وآفاق المستقبل في الجزائر التي استضافت أطيافا من المعارضة.

ويقول مدير المؤسسة عباس عروة للجزيرة نت "هذا التغيير الدستوري هو آخر ما طلع علينا به النظام الجزائري من سخافات"، مؤكدا أن التعديل غير دستوري لأنه لا يستند إلى استفتاء شعبي، حسب ما تقضي به بنود الدستور بالاحتكام إلى الشعب في القضايا المصيرية.

ويعكس اعتماد هذا التعديل –حسب رأيه– "مدى استخفاف رجال الحكم في الجزائر بالشعب، وعدم احترامهم لرغبته، فالإعلان عن التعديل واعتماده لم يستغرق سوى 10 أيام فقط، وكأنه أمر مقضي، ما على الشعب سوى القبول به".

ويحذر المعارض الجزائري –المتخصص في الفيزياء الطبية– من "أنه من غير المستبعد أن يتم تثبيت أويحيى في منصب الوزير الأول وإعطاؤه صلاحيات واسعة لفترة محددة، ثم يتم إقصاء بوتفليقة عن طريق انقلاب أو لأسباب صحية وتنصيب أويحيى أو آخر من شاكلته ليبقى جاثما على صدر الشعب لثلاثين عاما وهكذا تتواصل إدارة البلاد بالقمع وكبت الحريات كما هو الحال منذ انقلاب 11 يناير/كانون الثاني 1992".

مشكلات متفاقمة

وكانت ندوة مؤسسة قرطبة قد استضافت على مدى يومين عشرين شخصية سياسية ونقابية وإعلامية خلصت في بيانها الختامي إلى أن نظام الحكم بالجزائر قد "أثبت عجزه عن حل مشاكل البلاد، وعن تلبية الحد الأدنى من متطلبات الشعب".

ويستدل عباس عروة على ذلك بما سماه فشل الحكومة على كافة الأصعدة، "فاقتصاديا مثلا تجاوزت نسبة البطالة 30% وفاق مستوى الفقر 40% رغم توفر فائض هائل من العملة الصعبة تجاوز 150 مليار دولار، وهي مبالغ جاءت من مبيعات النفط والغاز التي تشكل 99% من صادرات الجزائر".

وأدت تلك المشكلة –حسب قوله– إلى انتشار ظواهر اجتماعية خطيرة "كتضاعف حالات الانتحار، وركوب زوارق الموت، وصعود الشباب إلى الجبال، وفساد أخلاقي متعاظم، وكلها مؤشرات تدل على مدى الإحباط واليأس الذي يعاني منه الجزائريون".

ومن وجهة نظر عروة فإن النظام الجزائري الراهن "أعاد الاستعمار تحت شكل جديد إلى البلاد بتعاونه العسكري والاستخباري مع قوى غربية لا تخفي أطماعها، كما فشل نظام بوتفليقة في تمرير مشروع المصالحة لأنه لم يلب تطلعات الشعب الجزائري، بل أدت سياساته إلى تفكيك عرى المجتمع وبنى الدولة، وتعزيز روح الفرقة".

© 2008 Hoggar

كما انتقد المعارض الجزائري إغفال الإعلام المحلي والعالمي لما وصفه بـــ"القلق الشعبي السائد في الشارع الجزائري وموجات الغضب التي تشهدها أغلب المدن والقرى، والتي تعبر عن كم الغضب الهائل الكامن في نفوس الجزائريين".

التغيير سلميا

ومن بين الشخصيات التي حضرت الندوة الأمين الأسبق لجبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري، الذي يرى أنه "يجب تغيير النظام تغييرا جذريا، والمسألة ليست تبديل شخص، ولكن القضية تتعلق بنظام أثبت عجزه فوجب تغييره".

وترى النقابية المناضلة نصيرة غزلان أن "الحركات الاحتجاجية في الجزائر قد كسرت حاجز الخوف وأعادت روح المقاومة للحركة العمالية، خاصة النساء رغم تعرضهن لضغوط يعجز كثير من الرجال عن تحملها".

واقتصرت مشاركة نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة الشيخ علي بن حاج في الندوة على الحديث عبر الهاتف بسبب عدم حصوله على وثيقة سفر، وقد خاطب الندوة قائلا "إن جميع العقلاء يودون أن يكون التغيير سلميا، في أطر تكفل الحريات لجميع التيارات الموجودة على الساحة".

المصدر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E90072F3-5623-4E20-AA4B-14E9B531EB35.htm

بوتفليقة يلف حبل منصب " رئيس الوزراء " على شركائه

صابر بليدي – الجزائر

العرب أونلاين، 16 نوفمبر 2008

دخلت التعديلات الدستورية التى أقرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وصادق عليها نواب الغرفتين البرلمانيتين بأغلبية ساحقة، حيز التطبيق، حيث قدم رئيس الحكومة أحمد أويحى استقالة حكومته، التى جدد لها بوتفليقة الثقة.

وبموجب التعديلات الأخيرة ينتظر أن يعرض برنامج الحكومة على البرلمان فى غضون الأيام القليلة القادمة، من أجل نيل تزكية نواب الشعب.

واذا كان أمر التزكية هو من قبيل تحصيل الحاصل، فان المراقبين للشأن السياسى فى الجزائر، يعتبرون تمرير برنامج الحكومة التى تتبنى برنامج الرئيس وتضطلع بتنفيذه، لن يكون القدر المحتوم على الطبقة السياسية، وقد يشكل الفخ الحقيقى الذى نصبه بوتفليقة لمناوئيه من الداخل، بما أن رئيس الوزراء هو الذى سيقدم استقالته، فى حال رفض البرنامج من طرف البرلمان، وعليه لا يستبعد أن يكون الاجراء الدستورى المنظم لآلية العمل الحكومي، هو الحبل الذى يلفه الرئيس بشخص أويحي، الذى اعتبره المراقبون الشخصية المفروضة على بوتفليقة، من طرف بعض السرايا الفاعلة فى السلطة، وبالتالى فلا غرابة اذا تم تأليب نواب الحزب الحاكم- جبهة التحرير الوطني- التى يترأسها بوتفليقة شرفيا، من أجل اسقاط أويحى بطريقة رفض البرنامج الحكومي، ولو كان هو برنامج رئيس الجمهورية ذاته.

واذا كان السيناريو المذكور غير وراد اللحظة، باعتبار أن الرئيس فى حاجة الى دعم وتأييد مختلف أطياف وفعاليات الطبقة السياسية، بما فيها تلك التى تضمر له الخصومة، خاصة فى ظل الحديث عن بروز توازنات عدة، أثرت فى مسار مشروع تعديل الدستور، و لم تسمح للرئيس بتحقيق طموحاته فى تعديل شامل وعميق للمنظومة الدستورية، وبالمرور على الاستفتاء الشعبي.

ويرى المراقبون أن منصب رئيس الوزراء سيصبح آخر منصب يتمناه قادة الطبقة السياسية فى الجزائر، بعدما كان مثار معارك سياسية طاحنة، والسبب أنه صار يلعب دور " الشماعة " التى تحترق، بمجرد أى التماس كهربائي، وبالتالى فان الأحزاب السياسية، بما فيها المؤيدة لبوتفليقة، لن تغامر من الآن بورقة المنصب الذكور، ما دام الرئيس قد احكم قبضته على المشهد السياسي، وحول المنصب إلى حبل يلفه على عنق أى من الشركاء السياسيين.

وكانت بعض الشخصيات السياسية المعارضة، قد أبدت عزمًا على تحقيق ما سمته "تغيير سلمي" للأوضاع فى الجزائر، وجاء فى بيان تلقت " العرب" نسخة منه، أن ندوة حول "آفاق التغيير السياسى فى الجزائر"، أقيمت فى جنيف السويسرية أواخر الأسبوع الماضي، بمبادرة من مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة، وشاركت فى الموعد المذكور عديد الوجوه البارزة.

وأفيد بأنه عقب استعراض الحضور للوضع الراهن فى الجزائر، ناقش منشطو الندوة قضية التغيير السياسى بواسطة طرق غير عنفية، ليخلص هؤلاء إلى تبنى أرضية تتكئ على بيان أول نوفمبر 1954 الذى مثل مرجعية الثوار الجزائريين قبل نصف قرن، ورأى عرابوا الندوة أنه يمكن بعث إطار وطنى شامل بعد قراءة توافقية معمقة تهدف لتجديده وتحيينه؛ من خلال تفعيل كل القوى المؤمنة بهذا التغيير مهما كانت إيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية ومجال نشاطها الفئوي.

المصدر:

http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=\2008\11\11-16\996.htm&dismode=x&ts=16/11/2008%2006:18:07%20%D9%85

© 2008 Hoggar

الوضع السياسي في الجزائر تعفن ووجب تغييره

محمد بلعليا

الخبر الأسبوعي، العدد 508، من 22 إلى 28 نوفمبر 2008

خلصت قيادات سياسية معارضة إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية القادمة ومقاطعة كل المؤسسات الحالية للسلطة، وأكدوا أن هذه المؤسسات لم تعد تجدي نفعا، ولن يكون التغيير الذي يدعون إليه عن طريقها.

اتفقت هذه القيادات التي يتقدمها الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري في ندوة عقدت بالعاصمة السويسرية جنيف ومن تنظيم مؤسسة قرطبة للدراسات، على ضرورة العمل بجدية من أجل تغيير الوضع السياسي الحالي بطرق سلمية، حيث وصفوا الوضع الذي تعيشه الجزائر حاليا بأنه "وصل إلى حالة متقدمة من التعفن السياسي"، وجب التصدي له واستئصاله. وعن النقاش الذي جرى بين أعلام المعارضة في الجزائر، قال عباس عروة، مدير مؤسسة قرطبة في اتصال هاتفي بـــ"الخبر الأسبوعي"، أن المشاركين اتفقوا على أن "الأوضاع في الجزائر خطيرة وخطيرة جدا، وأن الجزائر على شفا كارثة حقيقية، تستدعي هبة وطنية للتصدي لها".

وبحسب مراد دهينة، أحد الحضور، فإن النقاش دام يومين وفي جلسات مغلقة، أعطى المتدخلون فيه تصورات عن الوضع السياسي في الجزائر ، وضرورة تغييره، وكذا الطرق التي تؤدي إلى ذلك. وقال دهينة أن المشاركين أكدوا أن "أهم سبل التغيير هي اتخاذ وثيقة بيان 54 كعربون وأساس لا بد منه لأي تغيير يمكن أن يحدث في المستقبل، ويقدم نموذجا للمجتمع الجزائري في الحريات".

وبحسب المشاركين، فإن السياسات الحالية للنظام الجزائري خرجت عن تعاليم وثيقة نوفمبر التي كانت محركا قويا للثورة التحريرية، ووثيقة من شأنها أن تحمي الجزائر وتكون دعما حقيقيا لها، وهي الوثيقة التي طالما رفعها الساسة الحاليون لتمرير سياسات رجولية أدت إلى وضع كارثي وتأزم سياسي خطير.

أما النقطة الثانية التي أجمعت عليها تلك القيادات، بحسب دهينة، فهي ضرورة إحداث تغيير سياسي جذري في الجزائر، وهو التغيير الذي لن يكون عن طريق المؤسسات الحالية، والتي لم تعد مجدية لأسباب راجعة لموقف السلطة التي تستحوذ على القرار دون الأخذ برأي الشعب، حيث اعتبر المتدخلون أن الطريقة التي تم بها تعديل الدستور وإبقاء حالة الطوارئ من بين أهم العقبات التي تحول دون تغيير الوضع عن طريق مؤسسات الدولة الحالية.

وفي نقطة ثالثة كانت بمثابة التفكير في تجسيد هذا التغيير، فإن المتدخلين، وفق تصريحات دهينة، أكدوا على أن هذا التغيير يكون عن طريقين، أولهما هو الدخول في مغامرة العنف والثورة عن طريق انتفاضة الشعب، وهو ما كان محل نبذ، مخافة أن يوقع الجزائر في أزمات أخرى ويطيح بها، على شاكلة العراق أو لبنان، وهو الطريق الذي وقف عنده المتدخلون كثيرا، وقالوا إنهم متخوفون من حدوثه في الوقت الحالي، نظرا للحالة الاجتماعية والاقتصادية التي آل إليها الشعب الجزائري، وقالوا إن مؤشرات عديدة متوفرة حاليا توحي بحدوث انفجار خطير، وإن كان البعض قد اعتبره حلا مثاليا عن طريق دخول الشعب الجزائري في

© 2008 Hoggar

عصيان مدني لا يتم الخروج منه إلا عن طريق تغيير النظام. فيما أجمع المشاركون على طريق آخر، وهو الأسلم، يتمثل في التغيير السلمي والمسؤول، عن طريق التعبئة السياسية والعمل المنسق بين كل الشركاء السياسيين والمجتمع المدني.

واعتبر المتدخلون أن هذه الندوة هي الأولى التي رسمت فيها معالم التغيير، ستليها ندوات أخرى مستقبلية قصد البدء في تجسيد تلك الخطوات.

ومن جملة ما تم التطرق إليه في ندوة جنيف أن الجزائر مهددة بعدة جبهات قد تزيد من معاناة الشعب، من بينها الجغرافيا، حيث اعتبروا أن الجزائر تضعف بشكل كبير، وأكدوا أنه في حالة ما إذا وقع أي تدخل أجنبي، فإنه من السهل أن يحدث لها مثلما حدث للعراق، وهو ما يحتم هبة وطنية وتغييرا جذريا بطرق سلمية.

المصدر:

http://www.elkhabar-hebdo.com/images/journal/wojouh.pdf

Après la révision de la Constitution, les islamistes sortent des tranchées

Sofiane Aït-Iflis
Le Soir d'Algérie
Dimanche 16 novembre 2008

Sitôt la Constitution révisée dans sa disposition permettant au président Bouteflika de postuler à sa propre succession à la tête de l'Etat, les islamistes, reliquats bigarrés du Front islamique du salut (FIS) dissous, dégainent qui une initiative, qui une demande en souffrance à satisfaire.

L'initiative, si tant le conclave helvétique pouvait en constituer une, est à mettre à l'actif de Mourad Dhina qui, après une longue déambulation en solitaire, semble être parvenu à s'entourer d'une petite compagnie. Vendredi, en effet, l'exilé Dhina eut à se permettre un huis clos avec Abdelhamid Mehri, Lahouari Adi, Ahmed Ben Mohamed, Salah Eddine Sidhoum, Saïd Morsi et Saïd Maâlaoui, les rares, parmi une longue liste d'invités, à avoir honoré l'invitation de la Fondation Courdoue de Genève pour une conférence autour «du changement politique en Algérie».

Le président du FFS et le premier secrétaire national du parti, Aït Ahmed et Karim Tabou, l'ancien Premier ministre Abdelhamid Brahimi et les deux anciens chefs de gouvernement, Ahmed Benbitour et Mouloud Hamorouche, également invités, se sont courtoisement excusés. Ces défections, de taille, si l'on en juge par la qualité et l'aura des absents, n'ont pas empêché que s'accomplisse la messe. Mourad Dhina ne perd pas la «qibla». Il a réussi à convaincre de la rédaction et de la diffusion d'un appel «au changement de la situation en Algérie de manière pacifique, mais en dehors des institutions actuelles».

Cet appel, qui s'inspire grandement du contrat national, paraphé à Rome en 1995, officie, à bien y regarder, comme un prologue à une structuration politique future. Et, pendant que Dhina et compagnie dissertaient et peaufinaient leur appel, Ali Benhadj, plus que jamais solitaire dans ses sorties publiques, consignait dans une déclaration ses amours pour une Assemblée constituante qui, selon lui, aura à élaborer une nouvelle Constitution. C'est une manière pas comme une autre de signifier une opposition à la révision partielle de la Constitution qui vient d'être accomplie.

L'autre prétendant à la représentation du FIS dissous, accusé de «faits d'armes», Madani Mezrag, l'ancien émir national de l'Armée islamique du salut (AIS) autodissoute, est, lui, revenu à la charge pour reformuler sa demande d'amnistie générale. C'est au demeurant, la principale revendication qu'il n'a de cesse d'exprimer depuis qu'il a déserté les maquis de Jijel. Mezrag, qui se retient de roter une opposition à la révision constitutionnelle d'il y a quatre jours, même s'il feint de regretter qu'elle n'eut pas été profonde, voudrait, dit-il, que le président Bouteflika parachève le processus de réconciliation nationale. Il voudrait l'entendre la décliner comme action programmatique pour éventuellement soutenir sa candidature en avril 2009.

L'ancien chef de l'AIS autodissoute ne rebute pas, il est clair, la fréquentation du pouvoir, pour peu qu'il en récolte des dividendes politiques bien calculés, d'abord l'amnistie générale et accessoirement une autorisation de structurer un parti. Par un tel positionnement, Madani Mezrag se maintient à distance éloignée de Mourad Dhina et d'Ali Benhadj. Ces deux derniers veulent agir en dehors du système, pendant que lui espère toujours pouvoir tirer profit de la fréquentation du pouvoir en place. D'ailleurs, ne rappelle- t-il pas à Bouteflika qu'il peut désormais agir, maintenant que ses prérogatives se trouvent élargies et son pouvoir renforcé.

Source :
http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2008/11/16/article.php?sid=75777&cid=2

Différents ?

Mohamed Zaâf
Le Jeune Indépendant
17 novembre 2008

Un colloque s'est tenu du 13 au 15 du mois courant à Genève, dans la neutre Suisse, sur les perspectives de changement politique en Algérie. Le colloque n'était pas international mais rassemblait des personnalités algériennes. Certains comme Abdelhamid Mehri vivent parmi nous en Algérie et ne sont plus à présenter, d'autres, à l'instar de Mourad Dhina, vivent l'exil et sont fatalement moins connus des leurs.

Le colloque nous dit que la situation se dégrade en Algérie, ce que n'arrête pas de nous répéter l'opposition à longueur d'années, à l'image de Saïd Sadi et de Karim Tabou, sur un style plus querelleur que productif. Un constat qui reflète la réalité avec la même fidélité que les généreux chiffres dont nous abreuvent les responsables. L'objectif déclaré du colloque était de voir comment «instaurer un Etat de droit qui garantit la dignité et la liberté aux Algériens…». Ce qui laisse une impression de déjà entendu, voire d'un cas de «copier-coller», tellement la ressemblance est frappante avec les objectifs annoncés du pouvoir.

Plus frappant encore est le point 6 du communiqué qui sanctionna les travaux du colloque. Point où les participants affirmaient «considérer que la proclamation du 1er Novembre 1954 peut être un socle pour un cadre national global après soumission à une relecture approfondie et consensuelle qui vise sa réactualisation». Après l'émission d'une idée aussi lumineuse, on ne peut que se demander où résident ces différences si graves qui, dans l'Algérie de la réconciliation, séparent aussi irrésistiblement le pouvoir des opposants ? Pourquoi alors aller sur une terre lointaine débattre de questions purement algériennes ? Pourquoi ne pas promouvoir les débats chez nous afin de dégager l'idée plus précise et la vision la plus consensuelle sur ce que nous voulons être et surtout sur ce que nous ne voulons pas être ?

Belkhadem, le secrétaire général du Front de libération nationale, annonce une révision en profondeur de la Constitution au cours du prochain mandat présidentiel. Les forces représentatives de notre peuple dans sa diversité devront pouvoir dire leur mot sur les frontières politiques héritées du colonialisme à un moment de métamorphoses où l'on risque d'être happés par une mondialisation qui n'a pas du tout l'air de se faire à l'avantage de l'hémisphère sud.

Que l'Europe et l'Otan, dont les armes faisaient hier des ravages parmi les nôtres, nous tirent aujourd'hui énergiquement par la manche, nous délogent de notre ancrage arabo-africain et nous entraînent à petites doses à contre-courant de nos valeurs et de nos croyances, cela sied-il à la personnalité algérienne récupérée par les armes, au prix de tant de sang ? Les Algériens ont-ils mené victorieusement la plus longue résistance de l'histoire pour aller s'aliéner aujourd'hui volontairement ? Les Algériens sont-ils d'accord pour que le français soit une langue privilégiée, plus nationale que l'amazigh et que son essor soit supporté par le Trésor public en récompense au mépris et aux dénégations du droit au pardon ?

Face aux grands changements de ces dernières décennies, n'est-il pas honnête d'espérer les débats les plus larges possibles pour enterrer à jamais la crise multidimensionnelle qui mine une nation que tout prédestine à la grandeur ?

© 2008 Hoggar

Petit compte-rendu sur le colloque de Genève

Djamaledine Benchenouf
Le Quotidien d'Algérie
17 novembre 2008

Nous aurons tous remarqué le black-out presque total que la presse algérienne a observé sur le colloque organisé par la Fondation Cordoue sur les perspectives de changement en Algérie. Il n'y a pas photo! Le régime a décidé d'en faire un non évènement. Et la presse "la plus indépendante du monde arabe" a obtempéré.

Depuis San Egidio, beaucoup de sang a coulé sous les ponts. Les ponts qui relient le pouvoir à sa presse, et le despotisme à l'infamie.

J'avais prédit à Si Abdelhamid Mehri, quand nous étions à Genève que le régime allait envoyer des directives claires à tous ses relais pour minimaliser, sinon occulter cet évènement, qui reste d'une grande portée politique, non pas par le nombre des participants, dont nombreux n'ont pas pu, ou voulu, s'y rendre, mais par la convergence, presque logique, de courants politiques différents, sinon antagonistes, sur un seul constat et une seule solution possible:

L'incapacité totale d'un régime moribond de gérer ses propres turpitudes, et la nécessité urgente pour le peuple algérien de recouvrer sa souveraineté.

Le militant islamiste Si Ahmed Benmohamed, un homme entier dans tous les sens du terme, et qui sait trouver les mots justes, sans faire de grandes phrases, a dit que le sang versé des Algériens est le sérum qui maintient le régime en vie. Il en a un besoin vital.

Il a donc été décidé de passer la rencontre de Genève sous silence. C'est une attitude somme toute compréhensible.

Dans les circonstances actuelles, où l'agitation politicienne bat son plein, pour violer, encore une fois, cette constitution qu'il avait lui même fait voter par le peuple, le régime ne pouvait pas permettre que les Algériens apprennent que des politiciens, des syndicalistes autonomes, des observateurs politiques et des journalistes, issus des courants dits "nationalistes", "démocrates" et "islamistes" s'étaient rencontrés en vue de sceller une union sacrée pour initier une dynamique politique non violente dans le but de chasser ce régime de la vie des Algériens.

Non, et trois fois non!

Parce que le régime n'est pas suicidaire. Parce que le régime sait, que pour sa propre survie, il doit entretenir les populations dans cette vision apocalyptique de fanatiques égorgeurs, obnubilés par l'obligation du port du hidjab et l'instauration des châtiments corporels.

Une caricature honteuse que nous avons été nombreux à adopter, avec une réelle conviction, comme l'unique représentation que nous nous faisons des islamistes.

Il faut dire que certains parmi ces derniers, et ils sont nombreux, nous y ont grandement aidés.

Ce sont ceux-là, des énergumènes frustes et emplis de leur seule lecture littérale de la chariaa, qui ont été mis sur le devant de la scène, par un régime qui ne rêvait pas d'une telle aubaine. Ces "moudjahidines" sanguinaires, ces prédicateurs outranciers et tonitruants, dirigés de main de maître par les maestri du DRS, et soutenus, au besoin, par les émirs infiltrés, ont fait les choux gras de la même presse qui ignore délibérément les politiciens de haut vol de ce courant politique, car c'en est un, que nous le voulions ou non.

© 2008 Hoggar

Les islamistes que j'ai rencontrés à Genève ne passeront pas à la télévision algérienne. Parce qu'ils sont lumineux, profondément humains, ouverts sur le monde et dévoués à leur peuple. D'aucuns que je connais, qui scrutent la nappe blanche pour y trouver une petite tâche, et qui ne voient pas le grand bouquet de fleurs qui trône en son milieu, diraient que je suis un naïf, que je me suis laissé amadouer par les manières mielleuses et la fraternité dégoulinante de ces gourous parfumés au musc. Que je n'ai pas su déceler le loup sous la peau de mouton. Et si, d'aventure, je m'évertuais à les persuader du contraire, ils me regarderaient d'un air condescendant, avec la moue désabusée de celui à qui ont ne la fait pas, pour me clouer le bec, en me disant, avec un soupir d'impatience, que même si c'était le cas, ces moutons à cinq pattes ne sont que l'exception qui confirme la règle. Et si, têtu comme je suis, je leur demandais, à ces voix de leur maître, pourquoi ceux qui tiennent leur laisse ne permettent pas que ces "moutons à cinq pattes" puissent communiquer avec leur peuple, ni de se présenter aux élections, ni de construire un parti politique, ni même de rentrer dans leur pays, alors qu'aucune charge ne pèse sur eux, ils me répondraient que la religion est une affaire qui relève de la vie privée, et que nul ne peut l'exploiter à des fins partisanes.

Alors moi, qui suis un peu schizophrène sur les bords, qui suis démocrate et qui considère que l'islamisme n'est pas la solution, par opposition au slogan principal du FIS, je me rappelle soudainement que l'article 2 de la Constitution algérienne, qui n'a pas été révisé, et qui est même sublimé par ceux là même qui mènent le pays à la ruine, dispose sans ambiguïté aucune que "l'Islam est la religion de l'État". Et que, autrement dit, ce sont ceux qui exigent que cet article soit seulement appliqué qui sont en accord avec la loi fondamentale du pays. Mais rien à faire, mes contradicteurs sont plus têtus que moi. Pour eux, cet article de la constitution, c'est juste un truc pour calmer les gogos. Son application se borne juste, pour le chef de l'État, à aller faire la prière à la mosquée, à l'occasion des deux Aïds.

Nous en sommes là. Pourtant, les islamistes que j'ai rencontré à Genève, Mourad Dhina, Docteur en physique nucléaire, Le Professeur Abbas Aroua Docteur en physique médicale, Mohamed Larbi Zitout diplômé de l'ENA et qui a sacrifié une carrière diplomatique prometteuse à ses convictions politiques, et qui sans être un islamiste, n'a pas accepté l'injustice et la violation de la volonté populaire, Rachid Mesli, Juriste et avocat en vue, Ahmed Benmohamed, Juriste et enseignant dans une université algérienne, et d'autres dont je ne connais pas le parcours, sont des personnes remarquables. Malgré les souffrances qu'ils ont endurées, et qu'ils continuent de subir, plus ou moins, depuis plus de quinze années. Malgré l'image détestable dans laquelle le régime et ses relais continuent de les entretenir, malgré la surveillance continue dont ils sont l'objet, même à l'étranger, et le souvenir douloureux d'êtres chers qu'ils ont perdus, dans la tourmente sanglante qui a endeuillé notre peuple, et dont ils sont des victimes innocentes, ils sont restés des gens affables et indulgents. Excellents bilingues, passant avec une facilité déconcertante d'un arabe agréable à l'oreille, à un français d'une rare perfection.

S'ils restent tendus vers leur idéal d'une république arrimée aux valeurs de l'islam, car ils répugnent, pour certains d'entre eux à user du vocable "islamiste", car trop galvaudé et par trop manipulé, c'est tout à leur honneur. Parce qu'ils sont des hommes de conviction.

De quel droit pourrions-nous leur dénier le droit de proposer leur projet de société au peuple algérien?

D'autant plus que ceux qui les combattent avec des méthodes barbares et qui se posent en tuteurs du peuple qu'ils massacrent et qu'ils pillent sont les pires monstres qu'on puisse imaginer.

Comment ne pas comprendre que les Algériens préfèrent, et de loin, ces militants intègres à une oligarchie qui a saigné à blanc tout un peuple, qui l'a meurtri, qui l'a saccagé, qui l'a déstructuré, qui l'a ruiné, et

qui a compromis de façon, peut être irréversible, son devenir même?

Il faut vraiment être borné, aveugle et sourd à la raison, pour ne pas comprendre que le peuple, lorsqu'il les a élus était, en fait, devant un choix très simple. D'un côté des militants intègres pour un projet discutable, et de l'autre des voleurs patentés et des criminels récidivistes.

Le choix aurait pu être moins manichéen, si le régime avait laissé émerger une vraie mouvance démocratique, dont le projet de société repose sur d'autres ancrages, mais qui admet que la volonté populaire est la seule source de légitimité. Mais cela aurait entrainé la mort subite de ce régime. Il ne lui serait pas resté la plus petite chance pour le plus petit strapontin. D'où la situation actuelle.

Mais à Genève, ces deux courants, ou ces deux projets de société, se sont rencontrés. Oui, il est vrai que le panel péchait par l'absence de nombreux acteurs qui ont leur importance sur le champ politique. La Fondation Cordoue n'est pas à blâmer car elle a lancé des invitations à tous ceux qui sont susceptibles d'apporter leur part de propositions.

Elle a d'autant plus de mérite que si toutes les personnalités pressenties avaient répondu à l'invitation, les islamistes se seraient retrouvés en minorité. C'est dire!

Mais il faut dire que les rares personnalités qui s'y sont rendues, même si elles ont précisé, comme Abdelhamid Mehri, qu'elles étaient venues à titre personnel, ont néanmoins exprimé une vision lucide et tranchée de la situation. Abdelhamid Mehri, malgré cette discipline partisane, et cette prudence toute diplomatique qui le distingue si bien, n'a pas mâché ses mots. Fidèle à ses principes, mais droit dans ses bottes, il a fait du contexte politique de notre pays, un constat sans complaisance. Mais, tout en se rendant à l'évidence que seule l'union de toutes les forces vives du pays pouvait imposer une alternative historique, il est resté campé sur les principes de la déclaration du 1er novembre. Notamment sur le principe fondateur qui énonce que "La restauration de l'état algérien souverain, démocratique et social dans le cadre des principes islamiques."

Mais cela ne l'empêchera pas, pour autant, à s'opposer, pied à pied, à Ahmed Benmohamed, qui voulait absolument traduire "Etat de Droit" qui figure sur le communiqué final, par "Dawlet el Hak" au lieu de "Dawlet el Kanoune". Ahmed Benmohamed, en juriste chevronné, et en bilingue adroit, tentera vainement de convaincre l'assistance que le vocable "HAK" traduit plus fidèlement celui de "Droit" rappelant, pour l'exemple, qu'on traduit "faculté de droit" par Kouliette el houkouk" e non en "kouliette el kanoune".

Mais rien n'y fit. Le vieux briscard et Salah Eddine Sidhoum n'en démordront pas. Ils avaient flairé le subterfuge juridique de Benmohamed. "Dawlet el HAK" véhiculait une consonance islamique qui pouvait prêter à confusion et altérer le sens du communiqué. Benmohamed me confiera en aparté, qu'il me pardonne de le divulguer ici, qu'effectivement, il voulait faire passer ce concept, car me dira-t-il: "Cela me console un peu de ne pas pouvoir dire ouvertement "Dawlet el islam". Ses amis de la mouvance islamique, plus fins politiques, et surtout plus réalistes, on tenté de le raisonner.

Rien n'y fit! Il refusa de signer le communiqué final. Quel homme! Et quelle conviction!

Pourtant, malgré cette escarmouche, et d'autres encore, qui pimentèrent ces débats, sans les émailler, parfois dans des prises de bec vigoureuses, le colloque fut réellement fructueux.

Salah Eddine Sidhoum, l'infatigable militant des droits de l'homme, mais qui n'en est pas moins un politicien de haute facture, aura été un moteur et un gouvernail de cette rencontre. S'affirmant résolument du courant "social démocrate", il aura été, d'une manière aussi fluide qu'elle aura été catégorique, le médium autour duquel se formera le consensus. Un terrain d'entente

sur lequel se bâtiront les fondements de démocratie véritable, inspirée de nos valeurs ancestrales, musulmanes ou séculaires, qui tire sa légitimité de la volonté populaire et qui est sujette à l'alternance électorale. Un consensus partagé de tous les présents.

Le Docteur Sidhoum, avec une aisance remarquable, dans des interventions fluides et modérées, réussira à imprégner les débats d'une sorte d'ambiance fraternelle propice à la concorde et à l'union sacrée. Tous, ainsi que la syndicaliste autonome, Nacéra Ghozlane, qui était présente, étaient tendus, dans un même élan, vers la concrétisation de cette union de tous vrais démocrates, quelle que soit leur idéologie.

Des démocrates, et non des "Demi-crates", pour reprendre le mot heureux de A. Benmohamed.

Mais, dans ce climat apaisé et fertile, des mots durs claquaient, des éclats qui fusaient comme autant de coups de feu, contre le DRS, "el moukhabarates", les généraux, les milieux souterrains, qui nous précipitent contre le mur.

Tous les invités se lancèrent contre le monstre ignoble. Ils n'auront pas de mots assez durs, pour fustiger le régime corrompu, et corrupteur, qui n'était même plus capable de se gouverner lui même, et qui continue, malgré l'embellie financière, à réunir toutes les conditions qui ne manqueront pas de provoquer l'irréparable.

Certains iront jusqu'à prédire la disparition de l'Algérie, dans sa configuration actuelle, si rien n'est entrepris, pour redresser la situation. Rachid Malawi, un syndicaliste comme on n'en fait plus, dur comme du diamant, de ces harangueurs qui font vibrer les foules, dont la saine colère est comme de la liesse en tenue de combat, et qui ne sait pas parler à voix basse, a tiré à boulets rouges sur le système, expliquant avec une hargne qui faisait se nouer les gorges, les manipulations du régime contre les syndicats autonomes, les syndicats clones que celui-ci créait avec des "jaunes" pour saper le mouvement social, la misère indicible des salariés, le comportement honteux du l'UGTA.

Lors de la conférence publique, devant un parterre d'algériens en exil et des suisses, il soulèvera l'enthousiasme et même des ovations.

Le professeur Addi Lahouari, qui était arrivé à la fin du colloque et qui assistera à la conférence, fut invité à prendre la parole. Il ne s'y était pas préparé, mais, il put résumer, avec une concision remarquée, et des mots simples, tout le désarroi des Algériens, les mécanismes odieux qui permettaient au régime de se maintenir à la tête du pays, et les périls imminents qui pèsent sur l'avenir du pays. L'assistance était médusée. Il expliquera, de façon presque didactique, et avec des chiffres effarants, mais aussi en en faisant des lectures sociologiques, que l'Algérie ne subvenait à ses besoins que grâce à ses ressources hydrocarbures, qu'en dehors de celle-ci, elle ne pourrait même pas assurer sa facture céréalière, et que la gouvernance du pays avait atteint un tel degré d'improvisation que plus rien n'était prévisible.

Beaucoup reste à dire sur cette rencontre de vrais démocrates, de politiciens lucides et d'observateurs avertis. J'ai tenté d'exprimer ce que j'ai moi même ressenti, sans rien préparer, ni calculer. C'est pourquoi je demande l'indulgence de nos lecteurs sur le style quelque peu décousu, mais aussi fébrile, de ce modeste compte rendu. Mais une chose est certaine. Il vient de se passer, à Genève, un évènement qui ne manquera pas d'avoir une suite. Après les rencontres de San Egidio, le régime avait ordonné à sa presse de déclencher des attaques hystériques contre des démocrates qui ont tenté d'éteindre les feux de la discorde. Je n'oublierai jamais ces brulots outranciers, ces attaques indignes et honteuses contre des personnalités dont la tenue morale les place bien au dessus des barons du régime, et des pisse-copie qui leur obéissaient au doigt et à l'œil.

Cette fois, l'expérience de la forfaiture et de la vilenie aidant, ils ont estimé que la

meilleure attaque devait être le black-out. Ce fut un silence unanime. Pas un braiement! Pas un aboiement!

Mais tant va la cruche à l'eau…

Des hommes et des femmes se sont levés. Et ils se sont rejoints. Ils ont compris que les monstres qui démolissent notre maison usent de leurs divergences politiques pour les dresser les uns contre les autres. Alors, ils ont décidé de mettre leurs divergences de côté et de s'allier contre leurs ennemis communs. Ceux de leur nation. Le train de la révolution vient de s'ébranler. Il ne tardera pas à foncer droit sur demain.

Que vienne l'heure de la dignité et de la délivrance!

Source :
http://www.lequotidienalgerie.com/index.php/4467/petit-compte-rendu-sur-le-colloque-de-geneve/

La oposición argelina llama a la desobediencia civil

Pedro Canales
El Imparcial
20 de noviembre de 2008

El cambio de la Constitución argelina, efectuado en votación parlamentaria, que permite al Presidente Abdelaziz Buteflika aspirar a un tercer mandato, ha generado malestar en los partidos políticos, y un claro rechazo de personalidades y grupos de la oposición radical. Lejos de haber reducido la tensión política interna, el bloqueo a la alternancia que supone la modificación de la Carta Magna, ha aumentado la frustración de quienes esperaban un avance del Estado de derecho y de las libertades democráticas en el país.

Una veintena de personalidades políticas argelinas se han reunido este fin de semana pasado en Ginebra para debatir acerca del futuro del país norteafricano. Es la primera vez desde mediados de los años 90, en que representantes de corrientes políticas e ideológicas dispares, inician un diálogo para crear una plataforma común que presente una alternativa política. Nacionalistas, liberales, demócratas, islamistas, han sentado las bases de un acuerdo de enorme trascendencia, no tanto por la capacidad de movilización que suponen, sino por su significación política.

El encuentro de Ginebra fue organizado por el Centro de Estudios para la Paz de la Fundación Córdoba y contó, entre otros, con la presencia del ex secretario general del FLN Abdelhamid Mehri, los profesores Laouari Addi, los periodistas Djamel Benchenouf y Saad Lounes, el cirujano Salahedine Sidhoum, el doctor en Física nuclear Mourad Dhina, el abogado Rachid Mesli, o los sindicalistas Rachid Malaoui y Nacera Ghozlane.

Los participantes en la reunión constataron "la degradación de la situación política en Argelia" y se pronunciaron en contra de un tercer mandato presidencial para Abdelaziz Buteflika. Considerando las próximas Elecciones presidenciales del mes de abril como un "no-acontecimiento", se pronunciaron en su mayoría por la desobediencia civil, "única posibilidad para el pueblo de manifestar su rechazo al régimen actual".

La publicación de la Declaración de Ginebra coincide con la toma de posición de importantes personalidades en contra de un nuevo mandato presidencial para Buteflika. El general Rachid Benyelles, que fue candidato en las presidenciales del año 1999 pero que se retiró de las mismas en protesta por la falta de trasparencia, se ha pronunciado públicamente en contra del tercer mandato, alegando la regresión que ha sufrido el país en estos años, la deterioración de su imagen internacional y la profunda crisis socioeconómica que afecta a la mayoría de su población. Y ello en comparación con los países vecinos, Túnez y Marruecos, de los que el general Benyelles constata su progreso "a pesar de no disponer de los enormes recursos en hidrocarburos que tiene Argelia".

Otro de los candidatos a las elecciones del año 1999, que también se retiró de la carrera presidencial, fue Sid Ahmed Ghozali, quien ha declarado que no se representará esta vez, ya que considera que las próximas elecciones serán una farsa teatral. "Los resultados ya se conocen de antemano, y no puede haber ninguna sorpresa", señala Ghozali.

En cuanto al secretario general de la Reagrupación Constitucional Democrática (RCD), Said Saadi, que votó en contra de la revisión constitucional en el Parlamento, estima que lo ocurrido en Argelia es "un golpe de Estado y una violación de la Constitución", que exige, según él, un referéndum popular para modificar la Carta Magna.

Source:
http://www.elimparcial.es/contenido/27521.html

© 2008 Hoggar

ملحق

Annexe

إعلان جنيف 2000

Déclaration de Genève 2000

Geneva Declaration 2000

© 2008 Hoggar

إعلان جنيف

لا تزال الجزائر مسرحا لعنف متواصل منذ حوالي عشر سنوات دون ظهور أي أمل لإنهائه. ويتضح من خلال أعداد القتلى التي تخبر بها الصحافة اليومية فشل ما يسمى بالوئام المدني الذي تقرر في السرية وهو فشل مرتقب باعتبار تجاهل الطبيعة السياسية لصراع تفاقمت نتائجه على مستوى الضحايا والأرامل واليتامى... وما يغذيه من تعطش للانتقام يجعل من العنف وسيلة وغاية في ذات الوقت.

لقد بات ملحا الخروج من هذه الوضعية التي تعرض مستقبل أجيال عديدة للخطر وتنبئ بالاستمرار لعديد السنوات، وهو ما يغذي ديناميكية الإقصاء الاجتماعي ويتسبب في تفقير خطير يهدد المجتمع بالانفجار. ولم تتسبب هذه الوضعية في التدهور الخطير للاقتصاد فحسب بل هي تهدد أيضا بإفشال مواعيد وطنية ودولية حاسمة بالنسبة للجزائر، ويُخشى إن استمرت هذه الوضعية أن تفضي إلى خسارة نهائية لاستقلال قرارنا الوطني في كل الميادين.

إننا جامعيون ومناضلون لحقوق الإنسان وشخصيات سياسية من مختلف الآفاق المجتمعون بجنيف يومي 21 و22 جوان (حزيران) 2000 بمناسبة الملتقى حول "الأبعاد الحقيقية للأزمة الجزائرية" ننبه إلى ضرورة رجوع الوعي لدى كل جزائري وندعوه ليكرع من قيمه الوطنية للمساهمة بأي شكل من الأشكال في إنهاء الأزمة العنيفة وتسخير كل الطاقات لحلها بالشكل العادل والنهائي.

وإننا ندعو إلى التخلص من عقلية الإجماع والتعددية الظاهرية وتجريم الخصم وما يترتب عن ذلك من إدارة بوليسية وزبائنية للحقل السياسي. كما ندعو إلى حوار بين الجزائريين وإلى إرساء أسس مصالحة وطنية حقيقية في نطاق الوضوح والشفافية تحترم كل الآراء السياسية والأيديولوجية وتلتزم بواجب الحفاظ على الذاكرة وبواجب الحقيقة والعدل. وإنه من أوكد الواجبات لبلوغ هذه الغايات أن تكون مؤسسات الدولة هي الوعاء الوحيد للسلطة العمومية المتمثلة في حكم مدني نابع من انتخابات نزيهة حرة ومعترف بها دوليا، باعتبار أن السيادة الشعبية هي المنبع الوحيد للشرعية.

إن الدولة التي أُفرغت من محتواها السياسي والقانوني هي الآن تحت هيمنة القيادات العسكرية المستأثرة بكل صلاحيات السلطة وهو ما يمنع الجزائر من أن تصبح دولة قانون ويعطل التحول الديمقراطي. إن المستويات العليا للمجابهات في المجتمع هي ناتجة عن خصخصة المؤسسات وتحريفها عن غاياتها المعلنة ويترجم مستوى المجابهة مطلبا جامحا لدولة قانون لم تتم الاستجابة له بعد أربعة عقود من الاستقلال. إن المعالجة المؤسساتية للصراعات تتطلب الإقلاع عن العنف حيث أن حياة مجتمع سليم تُقاس بمعيار احترام الحياة البشرية وكرامة الإنسان وهو ما يجب أن يكون فوق كل مشروع أو طموح للسلطة.

إن الخروج من هذه الأزمة لا يزال ممكنا إذا ما توفر الوفاق بين كل الحساسيات السياسية دون إقصاء لأحد وحول أربعة مبادئ كبرى غير قابلة للتفاوض وهي : احترام التناوب الانتخابي وحرية الصحافة واستقلالية القضاء والمساواة الكاملة والفعلية بين المواطنين أمام القانون ودون أي تمييز.

جنيف يوم 22 جوان 2000

الموقعون:
الهواري عدي، عبد النور علي يحيى، عباس عروة، عبد الحميد براهيمي، الهادي شلبي، مراد دهينة، محمد حربي، رشيد مصلي، أحمد رواجعية، فتيحة طالحيت، حسين زهوان.

© 2008 Hoggar

Déclaration de Genève

L'Algérie continue d'être le théâtre d'une violence qui dure depuis près de dix ans sans qu'aucun espoir ne soit en vue pour y mettre fin. Ladite concorde civile, décidée dans le secret, a échoué au vu du nombre de morts que rapporte la presse quotidienne. Cet échec était prévisible dans la mesure où a été ignoré le caractère politique du conflit dont le bilan ne cesse de s'alourdir en termes du nombre de victimes, de veuves, d'orphelins… nourrissant les désirs de vengeance faisant de la violence un instrument et une fin en soi. Il est impératif de sortir de cette situation qui hypothèque l'avenir de plusieurs générations et qui risque de durer plusieurs années encore, confortant une dynamique d'exclusion sociale et produisant une paupérisation explosive et alarmante. Cette situation a non seulement provoqué une grave détérioration de l'économie mais elle est en train de faire rater à l'Algérie des échéances nationales et internationales décisives. Si elle perdure, elle risque de déboucher sur une perte irréversible de l'autonomie de décision dans tous les secteurs par rapport à l'extérieur.

Nous, universitaires, militants de droits de l'homme et personnalités politiques de divers horizons, réunis Genève les 21 et 22 juin 2000 a l'occasion du colloque "Les dimensions réelles de la crise algérienne", attirons l'attention sur la nécessaire prise de conscience chez chaque Algérien, lui demandant de puiser dans ses ressources patriotiques pour contribuer, de quelque manière que ce soit, à la fin de la crise violente et de mobiliser toutes les énergies pour lui trouver une solution juste et durable.

Nous appelons à l'abandon de l'unanimisme, du pluralisme de façade et de la diabolisation mutuelle de l'adversaire et de leur corollaire, la gestion clientéliste et policière du champ politique. Rétablir le dialogue entre Algériens et construire une véritable réconciliation nationale, dans la transparence, respectueuse des opinions politiques et idéologiques des uns et des autres, passe par le devoir de mémoire, de vérité et de justice. A cet effet, les institutions de l'Etat doivent être le seul vecteur de l'autorité publique incarnée par un pouvoir civil issu d'élections fiables, crédibles et internationalement reconnues, étant entendu que la souveraineté populaire est la seule source de légitimité.

Depuis longtemps vidé de son contenu politico-juridique, l'Etat est aujourd'hui soumis à l'emprise de la hiérarchie militaire qui monopolise les leviers de l'autorité, ce qui empêche l'Algérie d'être un Etat de droit et ce qui entrave la transition démocratique. Le niveau d'affrontements, très élevé dans la société, est la conséquence de la privatisation des institutions et de leur détournement par rapport à leurs objectifs proclamés. Ce niveau d'affrontements traduit une revendication d'Etat de droit qui n'a pas été satisfaite après quatre décennies d'indépendance. La régulation institutionnelle des conflits exige de renoncer à la violence car l'existence d'une société viable se juge à l'aune du respect de la vie humaine et de la dignité de la personne qui doivent être au-dessus de tout projet ou ambition de pouvoir. La sortie de crise est encore possible pour peu qu'un consensus entre toutes les sensibilités politiques sans exclusion aucune se dessine autour de quatre grands principes non négociables : respect de l'alternance électorale, liberté de la presse, autonomie de la justice, égalité juridique effective des citoyens sans discrimination aucune.

Genève, le 22 juin 2000

Les signataires :
Lahouari Addi, Abdenour Ali-Yahia, Abbas Aroua, Abdelhamid Brahimi, El Hadi Chalabi, Mourad Dhina, Mohamed Harbi, Rachid Mesli, Ahmed Rouadjia, Fatiha Talahite, Hocine Zehouane.

© 2008 Hoggar

Geneva Declaration

Algeria continues to be the scene of a violence which has lasted ten years and for which there is no end in prospect. The so-called civil concord policy, which was decided in secret, has failed considering the number of the dead reported daily by the press. This failure was predictable in so far as the political nature of the conflict was ignored, a conflict whose death toll and number of widows and orphans rise constantly, thus feeding the desires for revenge which make violence both an instrument and an end in itself. It is imperative to get out of this situation which mortgages the future of many generations and which may last several more years, thereby entrenching a dynamic of social exclusion and producing an explosive and alarming pauperisation. This situation has not only led to a serious deterioration of the economy but it is also making Algeria miss decisive national and international terms. If it persists, it may lead to an irreversible loss of independence in decision-making, relative to the outside world, in all fields.

We, academics, human rights activists and politicians from diverse persuasions, gathered in Geneva on the 21 and 22 of June 2000 on the occasion of the colloquium 'The Real Dimensions of the Algerian Crisis', draw the attention of every Algerian on the need for awareness, and for drawing on one's patriotic resources to contribute, in any way, towards ending the violent crisis and to mobilise all his/her energies to find a just and lasting solution.

We call for an end to unanimism, the outward show of pluralism and the mutual demonisation and their corollary, the clientelist and police management of the political field. Re-establishing dialogue between Algerians and building a genuine national reconciliation, in a way that is transparent and respectful of the political and ideological opinions of all, pre-requires meeting the duty of remembrance, truth and justice. To this effect, the institutions of the state must be the sole medium for the public authority embodied in a civilian government stemming from reliable, credible and internationally recognised elections, it being understood that popular sovereignty is the only source of legitimacy.

Emptied from its political and judicial content for so long, the state has become subjugated by the grip of the military hierarchy which monopolises the authority and prevents the rule of law and the democratic transition. The high level of confrontation within society results from the privatisation of the institutions and their diversion from their proclaimed objectives. This level of confrontation conveys a demand for a rule of law which is yet to be met after four decades of independence. The institutional resolution of conflicts requires renouncing violence because the existence of a viable society is judged by the respect for human life and for the dignity of the person which must transcend any project or political ambition. A way out of the crisis is still possible provided a consensus between all political tendencies, without any exclusion, emerges around four non-negotiable major principles: respect for electoral changeover, press freedom, independence of justice, judicial equality between citizens without any discrimination.

Geneva, 22 June 2000

The signatories :
Lahouari Addi, Abdenour Ali-Yahia, Abbas Aroua, Abdelhamid Brahimi, El Hadi Chalabi, Mourad Dhina, Mohamed Harbi, Rachid Mesli, Ahmed Rouadjia, Fatiha Talahite, Hocine Zehouane.

© 2008 Hoggar

© 2008 Hoggar